



بنك إسرائيل المركزي يستأنف دخله في سعر صرف الدولار للجم انهياره!

صفحة (٤)ة



محور خاص: مستجدات واقع الإكراه الديني في إسرائيل

صفحة (٦)ة

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٨/١٢/٢٣م الموافق ٦ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ العدد ٤١٣ السنة السادسة عشرة

المنتدى الإسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مطار
مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين تصادق على تعديلات تقضي بتطبيق مزيد من القوانين الإسرائيلية على مستوطنات الضفة الغربية!

*** وثيقة جديدة لمنظمة حقوق إنسان إسرائيلية: عام ٢٠١٧ كان عام تشديد الإغلاق والحصار المفروض على قطاع غزة***



الاستيطان: نهب يشرعن نفسه بنفسه.

العام ٢٠١٤، قبل الإعلان الإسرائيلي عن "تسهيلات" على تنقل سكان قطاع غزة، بلغ المعدل الشهري لحالات خروج الأشخاص ٦٢٧٠ حالة شهريا. وختمت الوثيقة: "هكذا الإغلاق الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والمستمر منذ أكثر من عشرة أعوام، إسقاطات واسعة وبالغلة على حياة مليوني إنسان في القطاع. إن التقييدات الشاملة والبعثة المفروضة على تنقل الأشخاص تعرقل الاقتصاد وتجب الأمل، ويجب إزالتها فوراً. يجب أن يكون العام ٢٠١٨ هو العام الذي تغير فيه إسرائيل سياستها الفاشلة تجاه قطاع غزة بشكل جذري، وتعترف بمسؤوليتها عن السير الطبيعي للحياة اليومية لسكانه وتحترم مقهم بحرية الحركة والتنقل".

وأضافت الوثيقة: تأتي هذه التقييدات الجديدة برغم التصريحات المتكررة لكبار القادة العسكريين والسياسيين في إسرائيل، والذين اعتبروا أن أمن إسرائيل متعلق بإعادة إعمار قطاع غزة وتطوير اقتصاده. وعلى عكس التصريحات، أدت الخطوات العملية إلى تقليص التنقل من قطاع غزة وإليه. وتشير معطيات خروج الأشخاص من القطاع عبر معبر إيرز خلال العام ٢٠١٧ إلى انخفاض كبير بحالات خروج الفلسطينيين، حيث بلغت نسبة الانخفاض ٥١٪ مقارنة بالعام ٢٠١٦ وقريبة ٦٠٪ مقارنة بالعام ٢٠١٥. المعدل الشهري لخروج الأشخاص خلال العام ٢٠١٧ بلغ ٥٦٦٣ حالة خروج فقط، مقارنة مع ١٢١٥٠ حالة بالمعدل الشهري خلال ٢٠١٦ و١٤٢٧٦ حالة خلال ٢٠١٥. ويشار إلى أنه في

صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سن القوانين أول من أمس (الأحد) على تعديلات قانونية قدمتها كتل الائتلاف الحاكم وتقضي بتطبيق مزيد من القوانين الإسرائيلية على المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتشمل هذه التعديلات ١٢ قانوناً. وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن الحديث يدور حول أهم الخطوات التي بادرت إليها وزيرة العدل، أيليت شاكيد، لصالح المشروع الاستيطاني والمستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.

وكان المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت وبناء على طلب شاكيد، وافق قبل أسبوعين على ما يسمى بـ"إجراء يهودا والسامرة"، والذي ينص على أنه في كل مشروع قانون جديد يشترعه الكنيست ستم الإشارة إلى الضفة الغربية وتتم ملاءمة مشروع القانون كي يطبق في المستوطنات.

وطبقاً لهذا الإجراء فإن وزارة العدل هي التي ستقرر ما إذا كان يمكن تطبيق القانون الجديد في الضفة الغربية المحتلة، وسيكون السؤال الرئيسي ما إذا كان يتفق مع القانون الدولي، ذلك بأن القانون الدولي لا يجيز تطبيق القانون الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا لأسباب أمنية أو لتلبية "الاحتياجات الخاصة للسكان".

وكانت "يديعوت أحرونوت" كشفت لأول مرة في أيار الفائت أن الوزيرة شاكيد ووزير السياحة ياريف ليفين يعملان من أجل ألا تتجاهل التشريعات الجديدة مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات، ومن ثم بدأوا بالخطوة التي تتسارع وتيرتها الآن.

من ناحية أخرى نشرت منظمة "جيشاه-مسلك" لحقوق الإنسان الإسرائيلية (مركز الدفاع عن حرية التنقل) مؤخرًا وثيقة جديدة بعنوان "تشديد الإغلاق" أكدت فيها أن عام ٢٠١٧ الماضي كان عام تشديد الحصار المفروض على قطاع غزة.

وتستعرض هذه الوثيقة الجديدة وتحلل عشر خطوات اتخذتها إسرائيل خلال العام ٢٠١٧، وأدت إلى تشديد التقييدات المفروضة على تنقل الأشخاص من وإلى قطاع غزة عبر معبر إيرز (بيت حانون)، وتشمل القائمة تقييدات جديدة، إضافة إلى تشديد تلك المتبعة منذ سنوات.

وقالت الوثيقة إنه تم اتخاذ هذه القرارات دون تبريرها، ودون إجراء نقاش جماهيري حولها، كما تم فرضها دون سابق إنذار. ومن الواضح أنه عند فرض هذه التقييدات، لم يتم الأخذ بالحسبان إسقاطاتها على سكان قطاع غزة، الذين يعانون أصلاً من ظروف قاسية جداً. وأكدت أن تشديد الإغلاق الإسرائيلي على قطاع غزة، إضافة إلى الإغلاق المستمر لمعبر رفح، أدباً إلى انتهاك فظ لإمكانية تنقل سكان القطاع، والتي كانت محدودة جداً أصلاً.

مطالبة نتنياهو باتخاذ خطوات ضد ليبرمان بعد إعلان دعمه لمحلات تجارية تفتح أبوابها أيام السبت

وجاء هذا البيان بعد أن شن وزير الداخلية الإسرائيلي أرييه درعي رئيس شاس هجوماً حاداً على ليبرمان ولحق إلى احتمال نهاية التعاون بينهما وبين حزبهما. وقام ليبرمان بزيارة إلى أسدود بعد أن صادق الكنيست بالقرارات الثانية والثالثة على مشروع قانون يمنح وزير الداخلية صلاحية تجاوز القوانين الداخلية للحد من تسريح المحلات التجارية بفتح أبوابها أيام السبت. وعارض حزب ليبرمان "إسرائيل بيتنا" هذا القانون، وقال ليبرمان خلال زيارته إلى أسدود، إن هذا القانون من شأنه أن يتسبب بانقسام أكبر في إسرائيل.

[طالع المزيد من التفاصيل ص ٦]

ووصفوا هذا الإجراء بأنه إكراه ديني. وقال حزب "يهדות هتורה" في بيان صادر عنه، إن وزيراً كبيراً في الحكومة والائتلاف قرر تاجيح الأمور بعدوانية في خضم يوم السبت وحرض على مجتمعات كبيرة وعلى حرمة السبت أملاً منه بتحقيق مكاسب سياسية من وراء تاجيح التوترات بين مجموعات متعددة وتعميق الصدع داخل المجتمع الإسرائيلي. ودعا البيان رئيس الحكومة إلى تذكير ليبرمان بضرورة الانضباط والالتزام بالقوانين التي يفرضها الائتلاف الحكومي.

طالب أعضاء الكنيست من حزب "يهדות هتורה" لليهود الحريديم (المتشدددين دينياً) أول من أمس الأحد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو باتخاذ خطوات ضد وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان بعد أن أعلن دعمه للمحلات التجارية التي تفتح أبوابها أيام السبت.

وقام ليبرمان (السبت) بزيارة إلى منطقة تسوق مفتوحة في مدينة أسدود وارثشف فنجان قهوته الصباحي هناك في استعراض تحد لقانون إغلاق المحلات التجارية أيام السبت، وفي وقت لاحق من اليوم نفسه تظاهر الآلاف من سكان أسدود ضد إغلاق المحلات التجارية في المدينة أيام السبت

جهات مهنية متعددة تطالب بشفافية أكبر في كل ما يتعلق بكشف أرشيفات إسرائيل الرسمية!

*** تقرير جديد: ١٥ مليون ملف في الأرشيفات بمتناول الجمهور نحو ١٩١ ألفاً منها فقط! (طالع ص ٨)***

وبالذات فيما يخص المواد في أرشيف الجيش، فقد توجهت بالتماس في مطلع ٢٠١٠ باسم باحث وصحافي ضد أرشيف الجيش وجهاز الأمن وطالبت بالسماح له بالإطلاع على مواد أرشيفية في مجال بحثه، والسماح لكل شخص بأن يتلقى من الأرشيف أية مادة لا يشكل كشفها خطراً مباشراً ومؤكداً بالمس الحقيقي في أمن الدولة.

وأكدت الجمعية أن التقييدات القاسية على الوصول إلى مواد في أرشيف الجيش تقيد الحق بالمعرفة والمعلومات لدى الباحث والجمهور عموماً، وهو ما يمس بالجدل الديمقراطي العام الخاص بمسائل أمنية وسياسية. لكن المحكمة رفضت هذا الالتماس في مطلع ٢٠١٣ وتوصلت إلى استنتاج مفاده: "لقد جرت تغييرات جديفة في مختلف الجوانب الخاصة بالالتماس وتلقى الملتمسون الكثير من المساعدة التي طلبوها، وادعت سلطات الجيش أنها تعمل على إجراء تغييرات بالأنظمة المعمول بها ووضع كتالوجات لإطلاع الباحثين واستعمال المفهرس بحيث تكون متاحة أمام الجمهور" في الفترة القريبة! ويشار إلى أن هذا الالتماس جاء بعد ست سنوات من توجه الصحافي والباحث غريشون غولديبرغ إلى الجمعية، بعد أن رفض أرشيف الجيش السماح له بالإطلاع وقراءة مواد أرشيفية في موضوع بحث كان يعمل عليه في ذلك الوقت حول بدايات مشروع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية. وفي الخلاصة سمح له بالإطلاع على مواد في نطاق محدود وغير كافٍ لكن المحكمة اكتفت بإصدار قرار عيني والامتناع عن إصدار قرار مبدئي وشامل بهذا الخصوص.

المواد لكنها في الواقع تمتنع عن القيام بذلك، والنتيجة المباشرة هي وقف كشف غالبية المواد الموجودة في الأرشيف.

وتشير معطيات هذا التقرير إلى أن من بين نحو ١٥ مليون ملف في أرشيف الدولة وأرشيف الجيش وجهاز الأمن، يوجد بمتناول الجمهور على الأكثر نحو ١٩١ ألف ملف، وتوجد في أرشيف الدولة وفقاً للتقديرات ثلاثة ملايين ملف ومن بينها تم السماح بالإطلاع على ٤٠٠ ألف ملف فقط أي حوالي ١٣٪ من ملفات الأرشيف. على الرغم من ذلك فإن الملفات المتوفرة لإطلاع الجمهور فعلياً أقل بكثير وهي تقتصر على نحو ١٤٤ ألف ملف، وهي تشكل ٤٫٨٪ فقط من مجمل تلك الملفات.

في ضوء هذا الوضع الذي يقيد الحق بالمعرفة، تتشكل في الأونة الأخيرة مجموعة متنوعة المجالات المرتبطة بالأرشيف والتي تحتاجه لعملاها وإنتاجها، وجميعهم متضررون من الوضع القائم، بينهم المهنيون في مجال الأرشيف، المؤسسة الأكاديمية، الأعمال والإنتاجات الوثائقية والمحافية، حرية المعلومات، علم الأنساب وغيرها. وهذه المجموعة تعمل على تطوير الأسس المطلوبة للكشف اللائق عن الوثائق الأرشيفي للجمهور، وهي تقترح وتطالب بتوفير كتالوجات كاملة ومتاحة، وإعطاء إمكانية الإطلاع الواسع على وثائق أصلية وليس بواسطة الحاسوب فقط، اعتماد واجب الكشف في موعده وتحويل تقييدات الكشف إلى سيرورة شفافة ومسؤولة بحيث لا يتم انتهاك الصلاحيات التي ينص عليها القانون.

تجدد الإشارة إلى أن جمعية حقوق المواطن كانت عملت في هذا المجال

قال معهد "عكيفوت" المتخصص ببحث الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني في ورقة معلومات أصدرها في أيلول ٢٠١٧، إن القسم الأكبر من مواد الأرشيفات الإسرائيلية محبوب عن الجمهور، وعلى الرغم من أن قانون الأرشيفات في إسرائيل يحدد مبدأ مفاده أن "كل شخص مخول بالإطلاع على المادة الأرشيفية المودعة في أرشيف الدولة"، فإن المعطيات تظهر أن الجمهور يمنع من حق الوصول إلى غالبية الساحة من مواد الأرشيفات الحكومية الكبرى، خصوصاً أرشيف الدولة، وأرشيف الجيش والأمن، والسبب في هذا هو قرارات الجهات المسؤولة عن المواد الأرشيفية بعدم كشفها، دون أية صلاحية ولا أي تسوية.

كذلك يجري الامتناع عن فتح مواد أمام الجمهور حتى بعد انتهاء فترة التقييد التي نضت عليها الأنظمة، ولا يتم تخصيص موارد كافية لتمويل مهام فحص المواد قبل كشفها العمومي، إلى هذا تضاف سياسة أرشيف الدولة منذ نيسان ٢٠١٦ بتمكين الإطلاع على مواد تم نشرها إلكترونياً فقط، مما أدى هو الآخر إلى تقليص منالية المواد الأرشيفية للجمهور، وذلك لأن معظم المواد التي سمح بكشفها في الماضي ليست موجودة على موقع الانترنت والذي بات يشكل عملياً وسيلة الإطلاع الحصرية تقريبا في مواد أرشيف الدولة.

ويؤنه المعهد: (إلى هذا كله أضيفت في تموز ٢٠١٧ تعليمات نائب المستشار القانوني للحكومة التي أمرت أرشيف الدولة بعدم القيام بنفسه بأعمال كشف المواد، وحصص الصلاحية في الجهات التي قامت بإعداد تلك

كلمة في البداية

عن استقواء إسرائيل بإدارة ترامب...

بقلم: أنطوان شلحت

بات من الأسرار المفضوحة، أن الحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية تستقوي بإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب من أجل الدفع قدماً بسياساتها لا فيما يخص الفلسطينيين فحسب، إنما أيضاً فيما يرتبط بكل من يخالفها الرأي في الحلبة السياسية الداخلية.

وينسجّل المقال الخاص بقلم المدير العام لمنظمة "بتسليم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان حجابي إعاد، الذي نشرته في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» (طالع ص ٣)، بمثابة برهان آخر على حقيقة هذا الاستقواء، إلى ناحية الإقدام على مزيد من إجراءات تضيق الخناق حول الحيز المدني داخل إسرائيل، والتي تحت وطأتها أصبح من العادي جداً في إسرائيل الحالية، وصف المنظمات غير الحكومية التي تعارض الاحتلال بالخيانة والعمالة لجهات أجنبية مشبوهة، من طرف رئيس الحكومة فنزالاً، وكما يقول إعاد، في هذا الواقع أصبحت الممارسة الدائمة قوامها خيل من التهرب والانتهاك وسن القوانين، محذرة بذلك معيار "العادي الجديد". كذلك نختب جانباً الحاجة إلى الحفاظ على ممارسات تنسجم ظاهرياً مع معايير الديمقراطية، واستبدلت بشهية سياسية مفتوحة لهاتف جمهور معجب بحكومته التي تلاحق الطابور الخامس.

ويورد الكاتب مثلاً على ذلك «قانون الجمعيات» الذي جرى في البداية تسويقه تحت غطاء «تعزيز الشفافية» من جانب تلك المنظمات غير الحكومية، لكن الشفافية لم تكن أبداً في المسألة الأساسية، نظراً إلى أنه ومنذ إقراره يستخدم هذا القانون منضة انطلاق إلى تشريعات أبعد مدى وخطورة، لا تتّ إلى «الشفافية» بصله سوى أنها تستهدف بشفافية ووضوح منظمات حقوق الإنسان عبر التضيق عليها بالقيود الإدارية والتشهير بها.

ويلفت إعاد إلى أن «قانون الشفافية» لا يقنّد الوصول إلى التمويل الأجنبي، لكن في حزيران ٢٠١٧، أكد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو علناً أنه أوعز إلى الوزير ياريف ليفين بصياغة قانون جديد من شأنه أن يسدّ أبواب تمويل الحكومات الأجنبية للجمعيات الإسرائيلية، وهو مسعى يستهدف صراحة منظمات حقوق الإنسان التي تعارض الاحتلال في أراضيها. ويصدد موضوع الاستقواء بإدارة ترامب، يكتب أنه في سياق مقابلة مع صحيفة «هآرتس» شرح الوزير ليفين خلفية التحول في موقف الحكومة، من سنّ قانون قبل عام لم يقنّد التمويل المقدم من حكومات أجنبية، إلى السعي لتشريع قانون جديد يقنّد مثل هذا التمويل، وجاهر ليفين بأن ما أتاح إمكان حدوث ذلك هو مصعد إدارة جديدة إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، قائلاً: «لم يكن تحقيق ذلك ممكناً في عهد إدارة باراك أوباما، فلقد كانوا متعاضين من مشروع القانون، بينما الإدارة الأميركية الحالية لا مشكلة لديها في هذه المسألة بتاتاً».

وقد سبق ليفين نفسه، في إطار مقابلة أخرى أدلى بها في نهاية العام الفائت إلى صحيفة يمينية إسرائيلية («مكور ريشون»)، أن حدّد الوجهة التي ينوي اليمين في إسرائيل أن يغدّ السير فيها في المستقبل المنظور، وخصوصاً على المستوى الداخلي، في ظل هذه الأوضاع الخارجية.

ومما قاله ليفين إن إسرائيل تشهد تدهوراً خطراً في كل ما يتعلق بمنع مزيد من الصلاحيات إلى المحكمة العليا والجهاز القضائي، فهذه المحكمة تدوس برأيه الحكومة والبرلمان وتضرب نفسها كحاكم مطلق وتنتهي أحندها ما بعد صهيونية، وأشار إلى أن مجموعة من القضاة تختار نفسها بنفسها داخل غرف مغلقة، تفرض وجهة نظرها على الجمهور العريض برمته، وجرّم بأنه لا يجوز قبول هذا الوضع، ولا بدّ من إجراء تغيير جذري بهذا الشأن. ولدى الدخول في التفاصيل أكد ليفين أنه لا يعوّل على إمكان تغيير الجهاز القضائي والمحكمة العليا من الداخل، كما تسعى وزيرة العدل الحالية من حزب «البيت اليهودي»، أيليت شاكيد، بل يجب فرض تغيير كهذا يتماشى مع أجندة اليمين من الخارج، أي بالقوة، وسارع إلى شرح أن هذا يبدأ من طريق خفض جيل القضاة إلى التقاعد، ومن ثم تغيير تركيبة اللجنة الخاصة التي تختار هؤلاء القضاة، وإقرار أمر يقضي بأن تخضع جميع قوانين الأساس التي تحل مكان الدستور ولم يتم سنّها بأغلبية ٦١ عضو من أعضاء البرلمان الإسرائيلي الـ١٢٠، إلى إجراءات تشريع متجددة بما يتيح إلغاءها في حال عدم حصولها على هذه الأغلبية، وسندد مهادفه على وجه التخصيص صوب قانون أساس «كرامة الإنسان وحريته» لافتاً إلى أن البرلمان صادق على هذا القانون في العام ١٩٩٢ بأغلبية أقل من ثلث أعضائه المذكورين، وبذا منح المحكمة العليا ذخيرة من فائض الصلاحيات في مقابل السلطتين التنفيذية والتشريعية.

لا يعتبر مشروع ليفين هذا المصوغ بأوضح العبارات، والساعي بالأساس لتقييد صلاحيات المحكمة العليا، جيداً إنما متجدد وهو يشكل جزءاً مكفلاً من حرب تشريعية متواصلة يتناثر اليمين الإسرائيلي في شنها على مدار الأعوام الأخيرة، لكنه هجوم يأخذ منحى أكثر منهجية وتصميمياً مما سبق، وبالتأكيد سوف تترتب عليه أبعاد ترتبط بكل ما يمكن إدراجه في نطاق حقوق الإنسان. فقتانون أساس «كرامة الإنسان وحريته» الذي توقف عنده، حسبما نوهنا مراراً وتكراراً، يعتبر في واقع إسرائيل القانوني القضائي، بمثابة «ميثاق حقوق الإنسان» غير المكتمل، كما أن المحكمة العليا ليست سوى فجزء عنان ظاهري، بينما الهدف المقصود فعلاً هو حقوق الإنسان. وفي آخر تقرير صادر عن جمعية حقوق المواطن الإسرائيلية وتطرقتنا إليه في السابق، ورد في مقدمته أن القيم التي ظن البعض أنها أصبحت بمرور الأعوام مفهومة ضمناً، كاللحق في المساواة وحرية التعبير، تبين أنها ما زالت تحتاح إلى حماية، وحتى الخصائص الأساسية للديمقراطية يتهددها الخطر، مثل سلطة القانون، فصل السلطات، ضون حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقلية من دكتاتورية الأغلبية.

ما يقوله إعاد بوضوح وصدق إن القادم حتى بعد هذا كله، قد يكون أشدّ وأدهى.

تحليلات: حكومة نتنياهو باتت قائمة جراء إبرام صفقات حزبية على حساب السياسات العامة!

حكومات علقت بقضايا فساد أقل بكثير مما نراه سقطت فوراً بينما حكومة نتنياهو مستمرة* استراتيجياً نتنياهو ترتكز على ائتلاف القطاعات* بما أن كل كتلة بيضة القبان فإنها تحقق إنجازات أكبر من حجمها الانتخابي* حكومة كهذه تصل في نهاية المطاف لتوافقات على أمور متطرفة ومحافظة وأحياناً ظلامية

أصوات في الليكود: اليسار يواصل الهيمنة على الإعلام الإسرائيلي وهذا هو الإخفاق اليميني الأكبر!

*** الصراع على الهيمنة الإعلامية هو الصراع السياسي المركزي في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة***

اعتبر موقع "ميداه" الإسرائيلي اليميني أن "اليمين لا يزال يخفق في المعركة لتحقيق الهيمنة الإعلامية في إسرائيل" وأكد أن بعض المعطيات التي نُشرت مؤخراً تؤكد الفشل المتواصل الذي يمتد به ممثلو اليمين في المعركة من أجل فتح وسائل الإعلام الإسرائيلية أمام التنافس، بينما يواصل اليسار السيطرة على الإعلام!

يأتي هذا الاستنتاج ضمن تعليق تحليلي كتبه موشيه إفراجان، أحد كتاب الموقع وعضو اللجنة المركزية في حزب الليكود، على خلفية معطيات نشرها الموقع نفسه، الأسبوع الماضي، عن معدلات الاستماع إلى البرامج الإذاعية التي تبثها إذاعة الجيش الإسرائيلي (غالي تساهل)، وأفادت بأن برنامج الصحافي اليميني أريئيل سيفغال يحظى بمعدلات استماع تزيد عن معدلات الاستماع إلى البرامج الإذاعية التي يقدمها ثلاثة من صحافي اليسار المركزيين في هذه الإذاعة (هم، حسب الموقع: رازي بركاي، رينو تسور وياغيل دان) «مجتمعة» وينذر الكاتب بمقال سابق كان قد نشره العام الماضي وادعى فيه بأن «الصراع على الهيمنة الإعلامية هو الصراع السياسي المركزي في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة» وبأن اليسار مستعد لتكبد خسارة تكتيكية في مجالات عديدة، شريطة أن يواصل امتلاك هذه السيطرة الاستراتيجية، ولكن يبدو أن اليمين لم يمن بالفشل فقط «في هذا الصراع الذي تتوغل له فيه، بالذات، إمكانية حقيقية لتغيير الوضع لصالح منتخبيه»، وإنما هو «يساعد اليسار على مواصلة هيمنته» أيضاً.

يقول الكاتبان «الشعور بهذا الفشل السياسي يتعزز حين نتذكر أن هذه معطيات عن الاستماع للإعلام الرقمي، بمعنى أن المستمعين أبدوا اهتماماً خاصاً بالبرامج واستمعوا إليها صفة» ويعتبر إن «لهذه المعطيات دلالات دراماتيكية»، إذ تشير إلى «إقبال متعاظم على البرامج الإذاعية الإخبارية من وجهة نظر يمينية محافظة، بينما ليس ثمة عرض يلي هذا الطلب ويوازيه»، وذلك لأن «السوق الإعلامية في إسرائيل تنح تحت وطأة منظومات وانظمة إدارية متقدمة».

ولكن، خلافاً لليمين الذي «أخفق في فهم الصورة الإعلامية»، كما يقول الكاتب، فإن اليسار يهجمها بصورة جيدة جداً، وهو ما يفرض - حسب رأيه - خلفية الهجوم المستمر من جانب اليسار وممثليه الكثيرين جداً في وسائل الإعلام، على أريئيل سيفغال، الصحافي اليميني الذي يمثل، في منظورهم، مبعث الخوف والقلق للشديد من فقدان الهيمنة في مملكتهم هذه.

لكن الكاتب لا يرى «فشل اليمين» في معطيات الاستماع إلى برامج إذاعة الجيش الإسرائيلي فقط، وإنما في «القناة ٢٠» (قناة التلفزيون اليمينية) أيضاً حيث يمثل سيفغال، من خلاله، تهديداً محتملاً للهيمنة اليسارية السياسية على التلفزيون، ذلك أن هذه القناة «التي تقدم بديلاً حقيقياً قادراً على منافسة القنوات المركزية» قد «أصبحت هدفاً مركزياً للتكبير من جانب الجهات الإدارية الرسمية وللشخيرة من جانب الإعلاميين اليساريين الذين يحاولون، معاً، القضاء على البديل الحقيقي وهو ما زال في المهدي».

وسيطرة اليسار على سوق الإعلام ومركزه ضد أي تغيير محتمل بيسران، برأي الكاتب، ما يبدو أنه شذوذ وانحراف عن السائد: الإعلاميون يكررون العصف حول الإعلام الحر وحرية التعبير، لكنهم يمارسون العكس تماماً في الواقع: يدفعون بها يسمونه «الإعلام الجماهيري» ويعمقون التدخل الإداري على حساب الإعلام الحر ويبدسون أية حرية للتعبير تتعلق باليمين، ففي كل مرة يلوح فيها احتمال التغيير من خلال ما يبدو أنه «مش» وبقنوات رجال الإعلام المسجوبين على اليسار «يسارع اليمين الساذج إلى الوقوف دفاعاً عنهم»! أما حين يجري الحديث عن «قانون يسرائيل هيوم» أو تنكييل بالقناة ٢٠، يتجنّد اليسار كله ويدعم المش بهما.

ثم يتساءل الكاتب: «أين هي التبادلية؟ أين هو الوفاء لحرية التعبير وللحرية عامة؟»، ويوجب: «ليس لدى اليسار وليس لدى الأغبياء في اليمين»! فبينما «يفهم اليسار ساحة المعركة جيداً، يظهر اليمين في ذروة ضعفه في هذا المجال المركزي بالذات»، ذلك أن «فتح سوق الإعلام أمام المنافسة وإعطاء الجمهور إمكانية اختيار الضاميين التي يرغب فيها ويفضلها لا بد أن يؤدي إلى خلخلة الهيمنة اليسارية على الإعلام، ثم تلاشيها تلقائياً».

ويخلص الكاتب إلى القول إن اليمين في إسرائيل «يدفع ثمناً سياسياً باهظاً طوال سنوات عديدة في مجال الإعلام ولا ينجح في ترجمة قدراته الكامنة في توظيفها في تغيير الوضع السائد فيه»، مما يشكل «الإخفاق اليميني الأكبر في أيامنا هذه»!

ينشغل محللون إسرائيليون هذه الأيام في عرض الأسباب التي تجعل حكومة بنيامين نتنياهو تعزّر طويلاً، على الرغم من كل قضايا الفساد التي تلاحق رئيسها بنيامين نتنياهو وعدداً من الوزراء والنواب.

ويحذر محللون من أن هذه الحكومة قائمة جراء إبرام صفقات حزبية، لا تعبر بالضرورة عن رأي جمهور الناخبين، وإنما عن مجموعات أقلية، تركض لمصالحها الضيقة، وهذا ما يؤدي إلى سن قوانين لا يجبهها الجمهور، ومن بينها قانون السبب اليهودي.

وتشير استطلاعات الأسبوعين الأخيرين إلى تراجع القوة الإجمالية للكتل الست التي تشكل الائتلاف الحاكم حالياً، إذ ستهبط قوته الانتخابية من ٦٧ مقعداً حققها في انتخابات ٢٠١٥، إلى ما بين ٦٣ وحتى ٦١ مقعداً في ما لو جرت الانتخابات في هذه المرحلة، إلا أنه كما يبدو فإن هذه الانتخابات لن تكون قريبة، وهذا ما يظهر من عاملين بارزين في الأيام الأخيرة.

أول هذين العاملين قول مصادر في وحدة التحقيقات في الشرطة الإسرائيلية إن انتهاء التحقيقات في ملفي شبهات فساد ضد نتنياهو، لن يكون قبل الربيع المقبل، وهذا تأجيل مصيري بالنسبة لنتنياهو، خاصة وأن توصيات الشرطة بتقديمه إلى المحاكمة لن تكون القبول الفصل، بل قرار النيابة العامة والمستشار القانوني للحكومة، اللذين سيفحصان الملف لأشهر طويلة دون سقف زمني محدد، وهذا ما يطيل أكثر في عمر نتنياهو السياسي وحكومته.

وثانياً، وهذا أهم، هو أن الحكومة صادقت في الأسبوع قبل الماضي، وبالإجماع على الطار العام وشكل توزيع الموازنة العامة، للعام المقبل ٢٠١٩، ولم يسبق أبداً أن سارعت حكومة سابقة لتحديد موازنة العام التالي قبل ٧ أشهر من موعد الإقرار الأولي في الحكومة.

وحسب القانون الإسرائيلي المتبع منذ العام ٢٠٠٩، فإن الحكومة والكنيست يقران ميزانية مزدوجة لعامين، إلا إذا كان الحديث عن عام يصادف فيه الموعد القانوني للانتخابات البرلمانية، فيتم إقرار ميزانية عام واحد فقط. وحسب تقارير، فإن نتنياهو ووزير المالية موشيه كحلون، ومعهم الحكومة كلها، معنيين بإقرار الموازنة العامة بالمرأة الأولى حتى انتهاء الدورة الشتوية للكنيست، في منتصف آذار المقبل، وبالقرارة النهائية بعد ثلاثة أشهر.

وهذا الإسراع في إقرار الميزانية له تفسير سياسي واحد هو أن نتنياهو لا يريد ضغوطاً حزبية تقود إلى حل الحكومة، إذ حسب تجارب السنين، فإن الكتل البرلمانية المشاركة في الحكومة تريد من ضغوطها كلما اقترب موعد الانتخابات القانوني. لكن كما يبدو فإن استمرار الحكومة الحالية هو مصلحة ليس فقط لنتنياهو، وإنما لكلت أخرى، وأولها حزب وزير المالية كحلون، الذي تتنبا له استطلاعات الرأي تراجعاً في قوته، كما أن تحالف المستوطنين «البيت اليهودي»، وعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي تتنبا له زيادة مقادة بنسبة ٥٠% وأكثر، إلا أنه يرى بالحكومة الحالية كعباً له من ناحية سياسية، نظراً إلى ما يستطيع من خلالها تحقيقه على مستوى السياسات المتطرفة والبناء في المستوطنات.

حكومة فساد

يقول المحلل الاقتصادي والسياسي البارز في صحيفة «هارتس» ناهاميا شترسلر، في مقال له «إن العام ٢٠١٧، سيتم تسجيله في التاريخ الحزبي والسياسي الإسرائيلي، على أنه عام الفساد الأكبر. وخلافاً للماضي، فإنه ليس واضحاً ما إذا ستقود قضايا الفساد إلى سقوط الحكومة، إذ بتنا أشد سخافة، ومتشددين أكبر، ومخلصين أكبر للمعسكر السياسي الذي أتيننا منه».

ويقول شترسلر إن قلق نتنياهو مع معظم بعد أن قال رئيس المحكمة العليا الأسبق، مئير شمعغار، «إن على رئيس الحكومة أن يستقيل، بسبب فضيحة الهدايا التي تلقاها، إذ يجري الحديث عن هدايا بحجم ضخ من السيجار والشمبانيا الفاخرين، وأنا حازم برأيي»، وشمغار له مكانة كبيرة لدى أوساط اليمين الإسرائيلي.

ويتابع شترسلر كاتباً «إن صراع البقاء الذي يخوضه نتنياهو، يفسر بشكل جيد محاولات الفاسدين تمرير قوانين مشكوك بنواياها، وقوانين متعارضة مع الأسس الديمقراطية، تتضمن قوانين لخدمة أشخاص، مثل ما يعرف

بـ «القانون الفرنسي»، الذي يمنع التحقيق مع رئيس حكومة جنائياً خلال ولايته، وهو المحاولة التي فشلت، والقانون الذي يمنع الشرطة من تقديم توصياتها مع انتهاء التحقيقات مع منتخب جمهور، وهو القانون الذي أقره الكنيست ثانياً».

ويضيف شترسلر «إنه يكفي النظر إلى المبادئ والمؤيدين لهذه القوانين، لنرى شلة مشبوهة بحد ذاتها بقضايا الفساد، مثل النائب دايفد بيطان، والوزيرين أرييه درعي وحاييم كاتس، والمشوه السابق الوزير أفغدور ليرمان». ويعدد شترسلر سلسلة من مشاريع القوانين المطروحة، والقوانين التي أقرت لإظهار حالة الفساد المستفحل.

ويقول «إن قضايا فساد أسقطت حكومات سابقة، فقبل ٤٠ عاماً سقطت حكومة حزب العمل، وقبل ٢٥ عاماً سقطت حكومة الليكود. أما الآن فإن الفساد أشد خطورة، ويجري الحديث عن عام (٢٠١٧) فاقد للخجل، وفي ذات الوقت الشعور بعظمة القوة، إلى جانب التلون النهج السياسي، ومحاولات ضرب أسس الديمقراطية»، وضرب أجهزة الحكم، خاصة القائمة على تطبيق القانون، مثل الشرطة وجهاز القضاء.

حكومة «تسهيلات» وصفقات

ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هارتس» إن هذه الحكومة تصمد بفعل الصفقات الحزبية، على الرغم من أن نتائج هذه الصفقات لا تتلاءم مع كل الأحزاب، بل هناك من يعترض، ولكنه يأخذ بعين الاعتبار مصالحه التي يسعى إليها.

ويقول بيرتس: «هل هي حكومة يمين متطرف؟ بالغتم. فهذه كما يبدو الحكومة الأكثر تساهلاً، من بين جميع الحكومات التي سبقت. أفغدور ليرمان متساهل، نفتالي بينيت يتساهل بشكل حر، وموشيه كحلون متساهل منهجي. تبدو حكومة نتنياهو الحالية مثل لملمة لبيضات القبان، ليس واحدة ولا اثنتان، وإنما ستة أحزاب، كل واحد منها، بدوره، هو بيضة قبان. ولأنه توجد اتفاقيات ائتلاف وصفقات بين الأحزاب، فنحن نرى كيف أن قوانين اشكالية، لا تحظى بأغلبية قيمة أو بمبادئ في الحكومة، يتم تمريرها لأنها تحظى بأغلبية ميكانيكية، تابعة فقط من كونها وعدا لكتلة معينة، وحتى وإن كانت كتلة صغيرة تمثل قضية عينية».

ويتابع بيرتس «إن قانون فرض عقوبة الإعدام

على المخربين، الذي بادرت له كتلة «يسرائيل بيتينو»، برئاسة وزير الدفاع ليرمان، هو مثال جيد، فالكتلة التي لها ستة نواب، نتجج في أن تمرر بالقرارة التمهيدية قانوناً إشكالياً، على الرغم من أن كل الجهاز الأمني يعارض القانون، وغالبية الحلبة السياسية تفهم الضرر الناجم من هذا القانون. ولكنهم وعدوا ليرمان، فإذاً يفعلون؟ يتساهلون، هل قلنا حكومة حل وسط؟ قلنا».

ويقول الكاتب ذاته «هناك نماذج أخرى، قانون توصيات الشرطة على سبيل المثال، فوزير التعليم بينيت، ووزيرة العدل آييليت شاكيد، وأيضاً أعضاء في كتلة «كولانو» برئاسة وزير المالية موشيه كحلون، لم يجربوا قانون التوصيات. وعلى الرغم من هذا أيده، لماذا؟ لأن كتلة الليكود ضغطت، فبينت وشاكيد وكحلون، ليس لديهم مصلحة لإتقان نتنياهو من تحقيقات الشرطة، ولكنهم يعيشون ضمن ائتلاف، وهناك دوافع، ولا مفر، فإذن يتساهلون، هل بينيت وشاكيد يتساهلان؟ حقيقة، وهذا يسري على قانون المحال التجارية، الذي أقرته الحكومة لاحقاً والكنيست، فقط لأن نتنياهو قطع وعدا لكتلة شاس، ورئيسها أرييه درعي، بأن يتم تمرير القانون، فحتى غالبية كتل الائتلاف، وعلى رأسها الليكود، يعارضون القانون، فقد كان درعي متحمساً لتمرير القانون، ولم يخجل من الضغط على النائب يهودا غليك ليأتي للتصويت في الكنيست، في أيام العزاء على موت زوجته».

ويضيف بيرتس «أيضاً في قانون فرض ضريبة على من يملك ثلاثة بيوت وأكثر كانت معارضة من كل كتل الائتلاف، من الحريدديم وحتى آييليت شاكيد، كما أن نتنياهو لم يجب للتصويت في الكنيست، في أيام العزاء على القانون. ولكن بما أن الحكومة متساهلة، عليها أن تتساهل، لكن إلى هذا الحد من التسوّه، إلى درجة أن المحكمة العليا نقضت القانون، لأنه تم إقراره في مسار تشريعي ليس سليماً. لكن تم الحفاظ على المبدأ، وهو أنهم يتساهلون في مواضيع لا يجوبنها، فهذه حكومة تساهل. هذا التساهل لا يعكس بالضرورة طابع السياسيين ذوي الصلة، وإنما الواقع والنهج السياسي، الذي يفرض نهجاً عملياً. فإذا ما عرقل حزب حزباً آخر، فإنه سيقبل بالمثل لاحقاً، وحينها لا يتم دفع مشاريع القوانين التي يسعى لها».

ويتابع بيرتس «ستقولون إن التساهل هو أمر مطلوب في الحياة السياسية، خاصة بعد الأخذ بعين الاعتبار حالة التنوع التي فيها

كل حزب يحصل قطاعاً ما، وبالإمكان حتى مدح مبدأ التمثيل، الذي يسمح لمجموعات صغيرة أن تدفع بمصالحها رغم أنها أقلية. إلا أن حركات العام الأخير تثبت حجم القلق المتعاظم، بدايةً، فإن حلول الوسط التي يتم التوصل لها في الحكومة تأتي بنتائج متطرفة، بشكل يشوّه رغبة الناخب، فالنهج هو حلول وسط، ولكن النتائج متطرفة.

فجيميل أن ليرمان ينجح في تمرير قانون إشكالي، بمقاعد كتلته الستة، ولكن هذا يدل على القوة الزائدة التي يمنحه إياه نظام الحكم. ففي هذا الائتلاف توجد توازنات مشوّهة، وكذا الأمر بالنسبة لكتلتي اليهود المتمزتين «الحريدديم»، اللتين نتججان في فرض جدول أعمال، ينزغ من مجالس الحكم المحلي (البلديات)، صلاحيات سن قوانين بلدية، لفتح المحال التجارية أيام السبت، وينقل تلك الصلاحيات إلى وزير الداخلية. فغالبية الجمهور تؤيد فتح المحال أيام السبت، وأصلاً هذا هو الواقع في البلديات ذات الطابع العلماني».

ويشير بيرتس في مقاله إلى «إن استراتيجية نتنياهو هي تركيبة حكومته تستند على ائتلاف قطاعات: حريدديم اشكناز، حريدديم سفارديم، متدينون صهيانية، مهاجرون من روسيا، ويمين اجتماعي معتدل صوتاً لكحلون، وهذا هو مصدر قوته، ويفضل نتنياهو هذا النموذج، الذي يجبر حكومته إلى مواقف متطرفة، بينما هو يحاول فرض نظام ويخفف من الوطأة، وهذا بدلا من نموذج آخر تكون فيه كتلتنا «المعسكر الصهيوني» و«يش عتيد»، لأنه في نموذج كهذا، سيظهر نتنياهو بكونه اليميني المتطرف».

ويضيف قائلاً: «لكن النتائج الحاصلة تؤكد أن كل كتلة برلمانية في الائتلاف بصفتها بيضة قبان، تحقق لنفسها أكثر بكثير من قوتها الانتخابية الحقيقية. وهذا ما يشوّه رغبة

الناخب، ويفرض على إسرائيل جدول أعمال صعباً جداً: إغلاق محال تجارية واقتصادية أيام السبت، عقوبة الإعدام على المخربين، قوانين تضعف من صلاحيات ومكانة أجهزة تطبيق القانون، مثل الشرطة وجهاز المحاكم، وأيضاً طرد بالقوة لطالبي اللجوء من أفريقيا وغير ذلك. إن حكومة التساهلات تصل في نهاية المطاف إلى توافقات على أمور متطرفة، ومحافظة، وأحياناً مظلمة، وبالإمكان حل المسألة من خلال القول إن هذه رغبة الناخب، ويجب احترامها. ولكن قسماً كبيراً من القوانين، لا يتماشى مع رغبة الناخب، وإنما مع رغبة المنتخب،



حكومة نتنياهو، صفقات البقاء المشبوهة.

(إبأ)

وحتى رغبة قلة من المنتخبين. فنظام الحكم القائم يسمح لقلّة منتخبة أن تدفع سياسة تناقض رغبة الأغلبية. وهذا أحد التناقضات الداخلية القائمة في إسرائيل، وبكثرة، حكومة تساهلات تأتي بنتائج متطرفة».

إذن على ماذا يتوافقون؟ لماذا أعضاء الكنيست والوزراء في الائتلاف مستعدون لبيع مبادئ وقيم هامة، من أجل تأييد قوانين لا يتفقون معها؟ لماذا نحن نسمع المرّة تلو الأخرى أقوالاً مثل: «أنا لا أحب القانون ولكن...»، أو «من الأفضل لو أن هذا القانون لا يكون أبداً، إن...». فلماذا أعضاء الكنيست والوزراء يسدون أنوفهم، ويصوتون تأييداً لما هو مناقض لأفكارهم وللصالح العام؟

يقول بيرتس «يوجد لهذا ثلاثة أسباب: الأول، هو السعي لبقاء الائتلاف قويا أكثر من أي أمر آخر. والثاني، أن الطريق الوحيد الذي يحقق لك الإنجازات الحزبية هو الصفقات على طريقة أيد اقتراحي، وأنا سأؤيد اقتراحك، والسبب الثالث، هو عرض الأمور من خلال السؤال: ما هو مجموع التساهلات المحبوبة، أمام التساهل الأكبر الذي على إسرائيل أن تتفعله في مرحلة ما أمام الفلسطينيين؟، إن التساهلات الصغيرة التي تتم اليوم، هدفها رفض التساهل الأكبر إلى المستقبل، ومرحلياً هذا ينجح. ويكثر نتنياهو في الحديث في السنوات الأخيرة عن تعزيز الحكم، وهو صاحب تجربة في المعارك مع شركائه في الائتلاف المتعددة، التي لم تسمح له بتطبيق سياساته في الحكومات الأربع التي رئسها، ومن الممكن أنه يستخدم هذا الادعاء حينما لا ينجح، أو حينما لا يريد دفع أمر ما إلى الأمام، إن اختياره في ولايته الحالية لهذه الحكومة، المركبة من ست كتل برلمانية، هو خيار الاعتراف بحجمها».

وختتم بيرتس كاتباً «لماذا فعل هذا؟ لأن الحكم الذي يسعى له لا يمت بصلة إلى حياة الناس اليومية في إسرائيل. غلاء المعيشة، الفجوات الاجتماعية، الإكراه الديني، التوترات والشروخ في المجتمع كل هذه أمور أقل شأناً لديه من القضايا الأمنية والسياسية. إن شخصيته السياسية ترتكز على مصطلحات مثل: «أمن»، «إيران»، «الحرب على الإرهاب»، وهذا أكثر من القضايا العامة. ومن أجل هذه الأمور، هو على استعداد لأن يقدم تساهلات حزبية، يدفع ثمنها الحقيقي الجمهور الإسرائيلي».

ازدهار غير مسبوق في العلاقات بين إسرائيل وأذربيجان!

*إسرائيل تصدّر الأسلحة والتكنولوجيا و... المعلومات الاستخبارية لأذربيجان وتستورد منها النفط و... التجسس ضد إيران!



مصافحة بين نتنياهو والرئيس الأذربيجاني إمام علييف.

من خلال نحو ٤٠ شركة إسرائيلية تعمل في أذربيجان في هذه المجالات. وينوه التقرير، ختاماً، بأن "ثمة مؤشرات عديدة تثبت أن الدولتين معنيتان بتوسيع وعميق العلاقات الثنائية والتعاون المشترك بينهما، في المجالات المختلفة، خلال السنوات المقبلة".

غالبية الساحقة في العاصمة باكو، إضافة إلى تجمع كبير قرب مدينة قوبا الجبلية في شمال البلاد. إضافة إلى ذلك، تقيم إسرائيل وأذربيجان علاقات واسعة في مجالات تجارية مختلفة، في مركزها الصادرات الإسرائيلية في مجالات التكنولوجيا، الطب، الهايك، الزراعة والمياه،

استخبارية عنها في المجالات المختلفة، فضلاً عن "إمكانية تشكيلها (أذربيجان) قاعدة انطلاق لأي هجوم إسرائيلي محتمل على إيران". وفي أذربيجان "جالية يهودية قديمة تشكل رابطة أخرى هامة بين البلدين". إذ يعيش فيها اليوم بضع عشرات الآلاف من اليهود،

أنبوب النفط الذي يبدأ في العاصمة باكو ويمر عبر جورجيا ثم مدينة جيهان التركية وصولاً إلى شواطئ البحر المتوسط، ويعادل ما تستورده إسرائيل من أذربيجان نحو ٤٠٪ من مجمل استهلاكها النفطي.

في المقابل، تزود إسرائيل أذربيجان بالأسلحة والوسائل القتالية المختلفة، التي "لا تزال أذربيجان بحاجة ماسية إليها، نظراً للنزاعات المحتملة بينها وبين جاراتها وعلى خلفية موقعها المتميز بين إيران، روسيا وتركيا". فعلى سبيل المثال، نُشرت قبل ست سنوات معلومات عن "صفحة كبيرة جداً" بين إسرائيل وأذربيجان بلغت قيمتها نحو ١٦ مليار دولار، زودت إسرائيل أذربيجان بموجها بطائرات دون طيار ومنظومات إعمار صناعية، بينما بلغت القيمة الإجمالية لصفقات السلاح الإسرائيلي إلى أذربيجان بين الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٦ نحو ٤٥ مليار دولار.

بهذا تحتل إسرائيل المرتبة الثانية (بعد روسيا) بين الدول التي تصدّر الأسلحة إلى أذربيجان، وذلك على الرغم من الحظر الذي فرضته دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) على كل من أذربيجان وأرمينيا في محاولة لخفض لهيب النزاع بينهما.

و"ثمة" مصلحة مشتركة هامة أخرى بين البلدين تتمثل في المخاوف من إيران ومن الإرهاب الدولي". كما يقول التقرير، فقد نشرت وسائل إعلامية مختلفة خلال السنوات الأخيرة عن مخططات لتنفيذ عمليات إرهابية على أراضي أذربيجان "تم إحباطها جميعاً بفضل معلومات استخبارية إسرائيلية". حسب التقرير الذي يشير، أيضاً، إلى أن "في إيران جالية أزرية كبيرة جداً، ونظراً للقرب الجغرافي بين الدولتين، من شأن ذلك أن يساعد إسرائيل كثيراً في التجسس على إيران وجمع معلومات

العلاقات معها خلال السنوات الأخيرة «ازدهارا غير مسبوق»، مشيراً إلى أن أذربيجان «تزد إسرائيل بقسط كبير من استهلاكها النفطي» (تحتل أذربيجان المرتبة العشرين دولياً من حيث احتياطي النفط) وتقدم مساعدات كبيرة وقيمة جداً لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في التجسس ضد إيران وأهداف عسكرية أخرى مختلفة».

ورغم أن أذربيجان تصرّح رسمياً بأنها تحاول التزام الحياد والتعاون مع روسيا والولايات المتحدة، كما مع إيران وإسرائيل أيضاً، ورغم الزيارات العديدة جداً التي أجراها مسؤولون إسرائيليون كبار، سياسيون وعسكريون، إلى عاصمة أذربيجان، باكو، في السنوات الأخيرة، إلا أن "هذه العلاقات ظلت على نار هادئة كل الوقت! ومع ذلك،" يجدر بان يتعرف أكبر عدد من الإسرائيليين على هذه الجمهورية الهامة جداً في منظومة العلاقات الإسرائيلية الدولية، كما ينوه التقرير.

ثم يعرض التقرير بعض المعلومات الأساسية عن أذربيجان، مشيراً إلى أنها تقع في الشمال من إيران، وأن موقعها هذا كان سبباً في أن أجزاء منها كانت تحت سيطرة بلاد فارس ردحا من الزمن (فضلاً عن سيطرة روسيا، ثم الاتحاد السوفيتي السابق، على أجزاء أخرى منها، حتى استقلالها في العام ١٩٩١)، ويشير التقرير، أيضاً، إلى النزاع الدامي والمتواصل بين أذربيجان وأرمينيا حول السيطرة على إقليم ناغورني كاراباخ.

نفط وأسلحة و... إيران

وجدت إسرائيل في أذربيجان مصدراً هاماً للنفط، نظراً لقربها النسبي جغرافياً، يعوضها عن استحالة حصولها على النفط من منتجاته الكبرى في الخليج الفارسي، مما جعلها المرؤد الأكبر والأهم لإسرائيل في مجال النفط، عبر

عاد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في نهاية الأسبوع الأخير، إلى البلاد بعد زيارة إلى الهند دامت بضعة أيام ووصفت بأنها "زيارة تاريخية"، إذ إنها المرة الثانية التي يزور فيها رئيس حكومة إسرائيلية الهند (الأولى كانت لرئيس الحكومة أريئيل شارون في العام ٢٠٠٣) وتأتي بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

وقد رافق نتنياهو، خلال زيارته هذه، وفد ضم نحو ١٣٠ شخصاً من كبار رجال الأعمال الإسرائيليين من ١٠٠ شركة إسرائيلية في مجالات مختلفة، منها الصناعات العسكرية، المياه، الطاقة، الزراعة، الصحة، الأغذية والانترنت، إضافة إلى ممثلين كبار عن شركة "إيرناوكس" المتخصصة في إنتاج الطائرات بدون طيار.

وأفادت تقارير الإعلامية بأن الزيارة تمخضت عن عقد عدد من الاتفاقيات التجارية الكبيرة بين البلدين في المجالات المذكورة، في مقدمتها صفقات لبيع أسلحة إسرائيلية مختلفة للهند تبلغ قيمتها الإجمالية بضعة مليارات من الدولارات.

وعلى خلفية هذه الزيارة، نشر موقع "ميداه" الإسرائيلي اليميني تقريراً (١/٨٥) تحت عنوان "ليس الهند فقط: العلاقات بين إسرائيل وأذربيجان تزدهر"، قال فيه إن "دولة إسرائيل تتمتع بمكانة دولية أذقة في الارتقاء باستمرار" وإن "أحدى السيروتات الأكثر أهمية بالنسبة لمستقبل إسرائيل وأمنها تتمثل في الجهود المتواصلة لعقد تحالفات جديدة تستند إلى مصالح وقيم مشتركة، في العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص".

وأحدى "الدول الصديقة الهامة" في منطقة الشرق الأوسط، كما يقول التقرير، هي دولة أذربيجان "الإسلامية الشيعية" التي تشهد

حالة الاستثناء الدائمة في واقع «الدولة الواحدة»!

المنظمات غير الحكومية، الإسرائيلية والفلسطينية، تتقارب ليس بفضل توسّع الفضاء المدني في فلسطين المحتلة، وإنما بسبب انكماش هذا الفضاء داخل دولة الاحتلال

إبطاء هذه السيرورة، هي أيضاً متشابكة. ليس فقط أن كثيراً من الفاعلين الدوليين يتلقون الإشارات من واشنطن الحالية التي تحت حكم ترامب، بل أيضاً حكومة إسرائيل متشجعة الآن بفعل الرياح المؤاتية التي تهب من جهة الأنظمة الاستبدادية الصاعدة في أرجاء الكرة الأرضية. في مواجهة هذه الظروف، من الصعب إيجاد حل قاطع، وغالباً يبدو الأفق قاتمًا. تثير التطورات السلبية الجارية داخل إسرائيل الكثير من القلق، وبحق، لكنها ليست السبب في أنه لا يمكن اعتبار إسرائيل ديمقراطية. لأجل ذلك، ينبغي لنا النظر إلى زبدة السنوات الأخيرة، نعم، ولكن ينبغي أيضاً أن ننظر إلى نصف القرن المنصرم. سيطرة إسرائيل على ملايين الفلسطينيين المجزئين من الحقوق السياسية تجري عملياً طيلة جميع سنوات وجود إسرائيل كدولة مستقلة، ما عدا السنوات الـ١٩ الأولى. نحن نعيش في واقع الدولة الواحدة بين النهر والبحر، دولة تقوم فيها "حالة الاستثناء الدائمة" بحقوق سياسية، وملايين محرومون من هذه الحقوق.

التعديل التشريعي أعلاه (ويسمى "قانون الشفافية") لا يقيد الوصول إلى التمويل الأجنبي، ولكن، في حزيران ٢٠١٧، أكد رئيس الحكومة علناً أنه قد أوعز إلى الوزير ياريف ليفين صياغة قانون جديد من شأنه أن يسدّ أبواب تمويل الحكومات الأجنبية للجمعيات الإسرائيلية. إنه مسعى يستهدف صراحة منظمات حقوق الإنسان التي تعارض الاحتلال. وفي مقابلة مع صحيفة "هارتس" شرح الوزير ليفين خلفية التحول في موقف الحكومة - من قانون سنّ قبل سنة ولم يقيد التمويل المقدم من حكومات أجنبية، إلى السعي لتشريع قانون جديد يقيد مثل هذا التمويل. قال ليفين إن ما يمكن ذلك هو صعود الإدارة الجديدة إلى الحكم في الولايات المتحدة. "لم يكن تحقيق ذلك ممكناً في عهد إدارة أوباما. لقد كانوا متعاضدين من مشروع القانون؛ بينما الإدارة الحالية لا مشكلة لديها في هذه المسألة".

الفكر الاستبدادي

العابر للخط الأخضر

لا يستطيع الفلسطينيون عبور "الخط الأخضر" بسهولة والدخول إلى إسرائيل. لأجل ذلك هم يحتاجون إلى تصاريح خاصة وعينية - لأجل العمل، لأجل تلقي العلاج الطبي، أو احتياجات أخرى. لكن الفكر الاستبدادي يعبره دون الحاجة إلى تصاريح كهذه. إذ يكفي ضء أخضر من القوى المؤثرة، ما يبدو، أن الأمور على جانبي الخط الأخضر تحركها الرياح التي تهب من واشنطن العاصمة.

بعد مرور بضعة أسابيع على تصريح الوزير ليفين السالف، استخدم الوزير أفيغدور ليبرمان اللغة نفسها تقريباً - ولكن هذه المرة في سياق الممارسات في الجهة الأخرى من الخط الأخضر، أي المضي قدماً في هدم قرى فلسطينية بأكملها؛ الخان الأحمر - إلى الشرق من القدس، وسوسيا - جنوبي جبال الخليل.

كذلك عبر الشريط الذي صوّته مي دعنا الخط الأخضر. فالعرض المتواضع أمام مئة مشاهد، أو ما يقارب ذلك، كان كافياً في إسرائيل ٢٠١٧ لاستنفار الحكومة فتجري "مراجعة" على الطريقة الكارثية لواحدة من أعرق المؤسسات الثقافية في إسرائيل. لأنه، لكي تمنح إسرائيل أكثر في قمع واضطهاد الفلسطينيين، بات من الضروري الآن الإمعان في إسكات الإسرائيليين. ها هي مصائرنا يتشاك بعضنا بعض. إن الاتيات الدولية التي أسهمت نوعاً ما في

المذكور، أدرجت إسرائيل في التقرير السنوي للأمم المتحدة، الذي يشمل الدول التي تضيف على نشاط العاملين في مجال حقوق الإنسان. ثمة مساع كثيرة تستهدف منظمات أو جمعيات حقوق الإنسان الإسرائيلية، لكن الأكثر دوماً بينها محاولات سدّ سبيل الوصول إلى التمويل الخارجي. غير أن الحكومة لن تسنّ قانوناً يشمل ملحقاً بقائمة تضم أسماء المنظمات غير المرغوب فيها. لأن ذلك سيكون فظاً جداً. لقد

تطلب الأمر عدة سنوات وعدداً من التشريعات للتوصل إلى معيار إداري ينطبق حصرياً على هذه المنظمات: نسبة عالية نسبياً من مالية الجمعية مصدرها "تمويل من دولة أجنبية". كيف يتلّبس هذا المعيار بمنظمات حقوق الإنسان تحديداً من بين المنظمات الكثيرة التي تتلقى تمويلاً من دول أجنبية؟ يجري هذا الأمر من خلال استغلال الأفضلية التي تمنحها حكومات هذه الدول لتعزيز حقوق الإنسان. من هنا يكون الدعم الذي تتلقاه المنظمات العاملة في هذه المجالات من هذه الحكومات عالياً نسبياً؛ ولأجل التوصل إلى قائمة دقيقة جداً تحوي للمنظمات المدنية التي ترغب الحكومة في ملاحقتها، يكفي أن يجري توزيع المنظمات تبعاً لحضتها من ذلك الدعم - وبالطبع، دون ذكر أي منها بالاسم.

تعديل قانون الجمعيات

إن المنطق أعلاه كان في ضلّب التعديلات التشريعية التي أجريت مؤخراً على قانون الجمعيات، بموجب التعديل الذي أقرّ في ٢٠١٦، أو هيئات دول أجنبية ٥٠٪ أو أكثر من مجمل ماليتها، أيها أن تعرّف نفسها كوكيل أجنبي. جرى في البداية تسويق هذا التعديل التشريعي تحت غطاء "تعزيز الشفافية" - لكن الشفافية لم تكن أبداً المسألة الأساسية، فكل تبرّع للمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية يفوق ٢٠ ألف شيكل (نحو ٥٧٧٠ دولار) يتم الإفصاح عنه في تقارير سنوية، بموجب القانون. علاوة على ذلك، منذ عام ٢٠١١، يتم الإفصاح عن التبرعات الممذمة من دول في تقارير فصلية أو ربع سنوية. غير أنه منذ إقراره تستخدم القانون منضحة انطلاقاً إلى تشريعات أبعاد، لا تمت إلى "الشفافية" بصله سوى أنها تستهدف بشفافية ووضوح منظمات حقوق الإنسان عبر التضييق عليها بالقيود الإدارية والتشهير بها.

حقاً من أن عرض مجموعة من أشرطة الفيديو حيزية اليوم تحريضاً، وأن حقّ الإسرائيليين في حرية التعبير أصبح هو أيضاً موضع شكّ وتساؤل؟ حقاً، إن الغضاء الذي يتسّع لمجتمع مفتوح أخذ في الانكماش في إسرائيل. لا يمكن للمرء إنكار الإحساس المرير والساخِر بعدالة تطوي عليها هذه السيرورة، إذ هي تسهم في تقارب منظمات إسرائيلية وفلسطينية - ليس لأن الغضاء المدني يتسّع في الأراضي المحتلة، وإنما لأنه يضيق داخل دولة الاحتلال.

بالطبع، بالنسبة إلى ملايين الفلسطينيين انهار الفضاء الديمقراطي منذ زمن بعيد. فنحن نرفض منذ نصف عقد نظام حكم عسكري على ملايين الأشخاص المجزئين من الحقوق السياسية. وفي هذا السياق التعسفي، تحدّد إسرائيل دون أي مبرر أموراً كثيرة - من بينها: من يسافر إلى الخارج، من يحصل على تصريح عمل، من يستطيع الزواج، من يمكنه الوصول إلى أرضه، من يمكنه بناء منزل، وغير ذلك من أمثلة تعكس حياة مرتعشة في أيدي الآخرين - في أيدينا.

في إسرائيل الحالية، أصبح من العادي جداً وصف المنظمات غير الحكومية التي تعارض الاحتلال بالخبائثة والعماللة لجهات أجنبية مشبوهة، من قبل رئيس الحكومة فنارلاً. في هذا الواقع الحالي، أصبحت الممارسة الدائمة قوامها خليط من التهريب والاختراق وسنّ القوانين، محدّدة بذلك معيار "العادي" الجديد. لقد نخبحت جانباً الحاجة إلى الحفاظ على معايير تنسجم ظاهرياً مع معايير الديمقراطية، واستبدلت بشهية سياسية مفتوحة لهتاف الجمهور المعجب بحكومته التي تلاحق الطيور الخامس.

وهكذا، فالمساعي التي تقودها وزيرة الثقافة هي نزر يسير من مبادرات كثيرة تنجم عن عقلية مشابهة؛ وكلها معا تعكس فضاء منكمشاً. لا متسع فيه لحزبية التعبير والمجتمع المدني، هذه السيرورة التي برزت في السنوات السبع الأخيرة في إسرائيل، تخطو أماماً في موازاة مثيلاتها في هنغاريا والهند وتركيا. إن التخلي عن التفكير الديمقراطي في إسرائيل يبرز عن بعد: في حزيران ٢٠١٧ قال ناطق بلسان وزارة الخارجية الألمانية، إن هنغاريا بسنّها قانوناً يمنع المنظمات غير الحكومية من تلقي التمويل الأجنبي تصمّف إلى "جانب دول مثل روسيا والصين وإسرائيل، تعتبر تقديم التبرعات الخارجية لدعم نشاط المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عملاً عدوانياً على الأقل غير ودي". بعد أشهر قليلة من التصريح

إلى اليوم". اشتمل العرض على مقاطع فيديو، جميعها التقطتها نساء مصوّرات فيديو - بما في ذلك ما صوّرته مي دعنا في تلك الليلة من شباط ٢٠١٥.

عرض واقع الحياة في أحد جانبي الخط الأخضر على شاشات في الجانب الآخر من الخط الأخضر، أمر بسيط. ولكن ما اجتاز الخط أكثر بكثير من صور عكست واقع الخليل: هذا ما حدث في أعقاب العرض - مدير عام وزارة الثقافة كتب رسالة معمّمة إلى المستشار القانوني لوزارة المالية يطلب "إعادة النظر في تقديم الدعم المالي للسيئاتك". الأساس القانوني لمثل هذه المطالبة كان قد أصبح قانوناً في إسرائيل منذ عام ٢٠١١. كجزء من موجة سابقة من التشريعات المناهضة للديمقراطية، وفي الأشهر الأخيرة، تشنّ وزيرة الثقافة الحالية، ميري ريف، حملة تستخدم فيها سلطات حكومية ضدّ فنانيين، وكتاب سيناريو ومسارح، وأيضاً ضدّ دور سينما، نعم - إذا تجزّأوا على تنظيم أمسيات أو عرض مسرحيات أو أفلام "تحرض ضدّ إسرائيل"، وفقاً لتأويل وزيرة الثقافة. عندما يتعلق الأمر بموضوع سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين، يصبح عرض الأمور على حقيقتها تحريضاً لا محالة. تريد الوزارة أن تمارس ما تسفيهه، بمصطلحات أوروبية أصيلة - "حزبية التمويل"، حزيتها هي في أن لا تمول الخطاب الفني الذي يتناول "حالة الاستثناء الدائمة" القائمة على بعد بضعة كيلومترات من سينماتك القدس.

في الأراضي المحتلة: حزبية التعبير خيار غير متاح

المواطنون الذين يعيشون في هذا الجانب من الخط الأخضر، خاصة اليهود منهم، معتادون عموماً على ممارسة حقهم في حرية التعبير. ولكن في الأراضي المحتلة، حزبية التعبير خيار غير متاح منذ آب ١٩٦٧، حيث أصبح سارياً بعد شهرين على الاحتلال أمر عسكري رقم ١٠١، الذي صدر عن القيادة العامة - "أمر في شأن منع أعمال التحريض والدعاية المعادية".

إن نقطة انطلاق هذا الأمر أن السكان الفلسطينيين لا يملكون حقاً أصيلاً في الاحتجاج أو حزبية التعبير، وتمنّع حتى المقاومة في تجمع الخفية والاحتجاج المدني إذا اشتمل على تجمع سلميّ. ومنذ خمسين سنة، تعرّف إسرائيل تقريباً كل معارضة فلسطينية لنظام الاحتلال الإسرائيلي على أنها تحريض، وفي الوقت نفسه تسلب حزبية التعبير من الملايين. هل يفاجأ أحد

بقلم: حجابي العاد (*)

ما هو المعيار الدقيق لقياس الديمقراطية الإسرائيلية؟ في أيّامنا هذه؟ لأجل الإجابة عن ذلك، من المفيد أن ننظر بعين امرأة فلسطينية: مي دعنا، فلسطينية من الخليل (٢٦ عاماً). فقبل ثلاث سنوات، في شباط ٢٠١٥، أقدمت جنود إسرائيليين بيتهما في وقت متأخر من ليلة شتوية. إنه جزء من واقع الحياة اليومية للأسر الفلسطينية في جميع أراضي الضفة الغربية: يستطيع الجنود اقتحام منازل هذه الأسر في أي وقت، يحكم نض الأمر المتعلق بالأحكام الأمنية؛ "يجوز لضابط أو جندي... الدخول في أي وقت إلى أي مكان...". لكي يفعلوا ذلك لا يحتاج الجنود لإبراز أمر تفتيش، أو تلبية شروط مثل سبب مقبول، أو "شك محقول".

في الأراضي المحتلة، "حالة الاستثناء الدائمة" التي تحدث عنها جورجيو أغامبن، ليست مجرد فلسفة وإنما هي واقع يومي. مي دعنا وكذلك أولادها ولدوا تحت وطأة هذا الواقع؛ من حيث أنه قائم فعلياً منذ خمسين عاماً - أي ضيفي عمرها. لكي نستوعب تماماً ما معنى أن يكون الإنسان مستباحاً ويعيش "حياة عارية" كما وصفها أغامبن، ينبغي مشاهدة شريط الفيديو الذي صوّته مي في تلك الليلة: عندما وصل الجنود، اقتحموا منزلها، أمروا بإيقاظ أولادها من النوم وكانوا يرغمونهم على ذكر أسمائهم.

خلفاً لدعنا، أنا مواطن إسرائيلي يهودي؛ أسكن في القدس الغربية، داخل حدود إسرائيل. نحن نسكن على بعد ٣٠ كم، ولكني لست مضطراً لمواجهة الاقتحامات الليلية لمنزلي، ولا أف الأشكال المختلفة التي تفتقر فيها حياة الزغايا عن حياة الأساق. ومع ذلك، فإن فضائنا متشابكة. هذا هو المبدأ الذي يوجه حياتنا، مثلما يوجه هذه المقالة.

قبل عدة سنوات، بدأت مي دعنا التطوع في مشروع "الردّ بالتصوير" الذي أقامته منظمة بتسليم. طالما برزت النساء مصوّرات الفيديو بين أكثر من مئتي متطوع، أو ما يقارب ذلك، الذين جرى تمكينهم في العقد الأخير عبر مشروع الصحافة المدنية هذا، لكي يظهروا صورة واقع الاحتلال كما هي بالضبط. من هنا، لا عجب أن بتسليم في آب ٢٠١٧ - بمناسبة مرور عشر سنوات على انطلاق المشروع - قرّرت أن تقيم في سينماتك القدس عرضاً يسلط الضوء على "النساء الفلسطينيات، من الانتفاضة الأولى

(*) الكاتب مدير عام منظمة بتسليم. نُشرت المقالة في عدد خاص من مجلة Sur International Human Rights Journal، تناول النضال ضد تقليص الحيز الديمقراطي في أنحاء العالم. لقراءة مقالات عن الوضع في البرازيل، هنغاريا، الفلبين، نيجيريا، مصر، المكسيك، باكستان، فنزويلا، تنزانيا وغيرها، يمكن التوجّه إلى: sur.conectas.org

موجز اقتصادي

التضخم المالي يسجل ارتفاعا في ٢٠١٧ بعد ثلاث سنوات من التراجع

سجل التضخم المالي في شهر كانون الأول الماضي ارتفاعا بنسبة ٠.١٪، ما رفع التضخم المالي في العام الماضي بنسبة ٤.٠٪. وجاء هذا الارتفاع الأول، بعد ثلاث سنوات سجل فيها التضخم تراجعاً سنوياً، بنسب طفيفة، كان أكثرها في العام ٢٠١٥، حينما تراجع بنسبة ١٪، بينما تراجع في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٦، بنسبة ٠.٢٪ في كل واحد من العامين. وعلى الرغم من هذا الارتفاع بنسبة ٤.٠٪، إلا أنه يبقى أقل من توقعات بنك إسرائيل ووزارة المالية، بأن يرتفع التضخم في العام الماضي بنسبة ٠.٨٪ إلى ١٪. ويشار إلى أن الهدف الذي وضعته السياسة الاقتصادية المتبعة منذ سنوات، هو أن يتراوح التضخم سنوياً ما بين ١٪ إلى ٣٪. إلا أن العام الأخير الذي سجل تضخماً في هذا المجال، كان العام ٢٠١٣، لتتبعه ثلاث سنوات مما يسمى "التضخم السلبي"، بمعنى تراجع التضخم كما ذكر.

وجاء الارتفاع الطفيف في شهر كانون الأول، الأخير من العام الماضي، بنسبة ٠.١٪، مخالفاً لوتيرة التضخم التقليدية في الشهر الأخير من كل عام، إذ أنه عادةً يسجل التضخم إما صفراً بالمئة، أو تراجعاً. ويقول مكتب الإحصاء في تقريره إنه على مستوى العام كله، فإن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة ٠.٢٪، في حين تراجعت أسعار الخضراوات الطازجة بنسبة ٣.٨٪، وبذات النسبة انخفضت أسعار الأثاث، في حين أن أسعار الملابس والأحذية تراجعت بنسبة ٤.١٪. وفي المقابل ارتفعت أسعار الخدمات الصحية بنسبة ١٪، وكلفة صيانة البيوت ارتفعت بنسبة ١.٨٪.

ويشار إلى أن أسعار البيوت ارتفعت خلال العام الماضي ٢٠١٧ بنسبة ٤.٢٪، إلا أن أسعار البيوت ليست مركباً في السلة الشرائية، التي على أساسها يجري احتساب التضخم المالي. ويقول الخبير الاقتصادي يوفتان كاتس إن التضخم المالي الطفيف تأثر في العام الماضي من التراجع الحاد في سعر صرف الدولار، وهذا ساهم في خفض التضخم بنسبة نصف بالمئة، كما أن تخفيض أسعار بمبادرة الحكومة، مثل إلغاء جمارك، وتخفيض كلفة خدمات وما شابه، ساهم هو أيضاً بخفض التضخم بنسبة ٠.٧٪.

وحسب كاتس، فإنه لولا هذين العاملين لكان التضخم سجل في العام الماضي ٢٠١٧ ارتفاعاً بنسبة ٤.١٪، وهي نسبة شبيهة بوتيرة التضخم في الدول الأوروبية المتطورة، وأقل بقليل من وتيرة التضخم في الولايات المتحدة، ويرى كاتس أن التضخم لن يدخل إلى المجال المحدد، أي ما بين ١٪ إلى ٣٪، إلا في العام المقبل ٢٠١٩، بينما كان التوقع لدى بنك إسرائيل المركزي أن يكون التضخم ضمن المجال المحدد في هذا العام، قبل أن يغير توقعاته لاحقاً.

وحسب التوقعات، فإن هذا العام سيشهد ارتفاعاً في الأسعار، إلا أن الانخفاض الحاد في سعر صرف الدولار الحاصل منذ مطلع العام ٢٠١٧، ولكن بوتيرة أعلى ابتداءً من مطلع العام الجاري، سيجلب بعضاً من البضائع والخدمات، خاصة أسعار الوقود، التي عادت إلى مسار الارتفاع في العالم، وقد يلجمها سعر الدولار المتدني أمام الشيكل.

هذا وقد أبقى بنك إسرائيل المركزي الفائدة البنكية عند مستواها الذي يلامس الصفر، ٠.١٪، للشهر الـ ٣٥ على التوالي، ولا يبدو أن الفائدة ستعود إلى مسار الارتفاع في الأشهر القليلة المقبلة. وقالت محافظة بنك إسرائيل المركزي إن ارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار (طالع تقريراً عن الدولار في هذه الصفحة)، يلجم احتمالات ارتفاع الفائدة البنكية، إلى جانب استمرار وتيرة التضخم المالي المنخفضة.

بيع أكثر من ٢٨١ ألف سيارة في ٢٠١٧

بلغ عدد السيارات الجديدة التي بيعت في إسرائيل العام الماضي ٢٨١٥٢٣ ألف سيارة، وهذا أقل بنسبة ١.٨٪ عما كان في العام الذي سبق ٢٠١٦، إذ تم بيع ٢٨٦ ألف سيارة، ولكن يبقى بمقوفاً كبيرة عما كان في العام ٢٠١٥، إذ بيع فيه ٢٥٤ ألف سيارة، وفي العام ٢٠١٤ بيعت ٢٤٠ ألف سيارة.

ويرى محللون أنه إذا تم استثناء ما تم بيعه في الشهر الأول من ٢٠١٧، الذي كان عملياً استمراراً لصفقات بدأ إبرامها في نهاية العام ٢٠١٦، تجنباً لارتفاع الأسعار، فإن الانخفاض في بيع السيارات سيكون بنسبة أعلى، وأحد أبرز الأسباب لهذا التراجع هو تزايد القيود من البنوك على قروض السيارات الجديدة، تجاوباً مع توجهات البنك المركزي، الذي عبر عن قلقه من حجم ديون العائلات المتعاظمة، وبشكل خاص بسبب القروض التي تحصل عليها العائلات، وقد وصلت القروض إلى حد ضامن ١٠٠٪ من كلفة السيارات، ما شجع الجمهور على شراء سيارات جديدة، خاصة ذات المحركات الصغيرة، والاقتصادية في حرق الوقود، ما يقلل من مصروف السيارات على مستوى الوقود وأيضاً الصيانة.

وقد أصدرت مراقبة البنوك في بنك إسرائيل المركزي تعليمات للبنوك، بإجراء تحقيقات أدق لمخاطر قروض السيارات، تحسباً لنشوء فقاغرة قروض سيارات تنعكس سلباً على استرداد القروض من الجمهور، ومن بين ما طلبه البنك المركزي، اعتماد ٦٠٪ من تقدير تخمين سعر السيارة لدى بيعها، وتقديم القروض، للأخذ بالمسبان قدم السيارة حتى بيعها، أو تراجع قيمتها لأسباب كهذه أو تلك. وأكثر سيارة مبيعا كانت سيارة "كيا بيكانتو" ١١٨ ألف سيارة، تليها سيارة "كيا سبورتاج" ١١٦ ألف سيارة، وتليهما "يونداي تانسون" ٩٢ ألف سيارة، ثم "تويوتا كورولا" ٩١ ألف سيارة، و"سكودا أكتافيا" ٨٧ ألف سيارة. وعلى بعيد الشركات، استمرت يونداي في احتلال المرتبة الأولى إذ بلغت مبيعاتها من مجمل المبيعات ١.٣٪، ثم كيا- ١.٢٦٪، وتويوتا- ١.١٪ وسكودا- ٠.٧٧٪ وسوزوكي ٠.٥١٪.

إعداد: بروهوم جرابسي

بنك إسرائيل المركزي يستأنف تدخله في سعر صرف الدولار للجم انهياره!

سعر صرف الدولار يتراجع منذ مطلع العام بنسبة ١.٣٪ ومنذ مطلع ٢٠١٧ بنسبة ١.٣٪ ومنذ مطلع ٢٠١٦ بنسبة ١.٦٥٪، والتوقعات تشير إلى تراجع أكثر في حال لم تكن هناك إجراءات لاجمة: اتحاد الصناعيين ينتقد ويطلب بنك إسرائيل بإجراءات صارمة لمواجهة مستثمرين بالعملة الأجنبية يتحكمون بـ "سعر صرف غير منطقي للاقتصاد الإسرائيلي"



هو استمرار انخفاض سعر الصرف، فقط في السنة الأخيرة انخفض سعر الصرف بنسبة ١.١٪.

وتابع بروش قائلاً إنه إذا نجح المستثمرون بالعملة في التحكم بسعر صرف الدولار بأدوات حسابية، من أجل أن يحققوا أرباحاً، فإنه على بنك إسرائيل أن يحمي سعر الصرف بأدوات أكثر دقة ونجاعة. كما أن البنك ملزم بالإعلان عن أنه سيكافح المستثمرين بالعملة الأجنبية بكل حزم، كي يخرجوا من الاقتصاد الإسرائيلي.

ويقول أحد الصناعيين الكبار، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، للصحيفة ذاتها، إن الدولار خسّر من قيمته أمام الشيكل خلال عامين ١٥٪، وهذا أضر بالصناعيين مرتين. أولاً بسبب المردود المنخفض بالشيكل سيكون من الصعب على الصناعيين أن يخططوا للمستقبل، وثانياً أنه بسبب تدني سعر الصرف تصبح أسعار البضائع المستوردة أرخص بكثير، ما يزيد من الصعوبة على البضائع المحلية للمنافسة، ما يعني أن الضرر لا يزال فقط للمصدرين، وإنما أيضاً الصناعات المحلية، التي في الأسواق ما ينافسها من بضائع مستوردة.

وتقول الصحافة الاقتصادية إن القلق يتزايد لدى قطاع التقنيات العالمية، التي تتركز بقدر أكبر من غيرها على التجارة مع العالم، إن كان على مستوى الصناعات أو على صعيد تقديم الخدمات للعالم، ويقول مسؤولون في قطاع التقنية العالية إن سعر الصرف المتدني يشكل ضربة خطيرة للقطاع. وأضافوا أن بنك إسرائيل المركزي أقدم على إجراءات اقتصادية جديّة وواسعة من أجل لجم سعر الصرف، ولكن منذ حوالي ستة أشهر فإن بنك إسرائيل لم يفعل شيئاً للجم سعر صرف الدولار الذي يواصل تراجعاً.

في المقابل، وحسب تقرير في الصحافة الاقتصادية، فإن عدداً من الصناعيين قالوا إن بمقدورهم مواجهة انخفاض سعر صرف الدولار، من خلال زيادة ناعة الإنتاج وعصرنة الإنتاج. ليرادف هذا فوراً الحديث عن تقليص كلفة العمل من خلال تقليص أعداد العاملين. وهذا ما تتخوف منه الأوساط الاقتصادية بالذات، وهو سعي الصناعيين إلى تقليص أعداد العاملين، ما سيؤدي إلى إعادة سوق العمل إلى مسار البطالة، ومن هناك تكون الطريق قصيرة نحو أزمة اقتصادية.

كما يحذر مخطوم من أن يبدأ مستثمرون إسرائيليون بنقل شركاتهم للخارج، سعياً إلى خفض كلفة الإنتاج والتحرر من عبء سعر صرف الدولار المنخفض بالنسبة لهم.

العملة في بنك إسرائيل يلجؤون ارتفاع قيمة الشيكل، ولكن في المقابل على المصدرين أن يلائموا أنفسهم للاوضاع الناشئة، وأن يضمّنوا استمرار قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية.

وتقول فلوغ إنه على الرغم من شراء العملات الأجنبية، وارتفاع احتياطي بنك إسرائيل المركزي إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار، فإن الاحتياطي ما يزال يشكل ٣٠٪ من حجم الناتج العام، بينما في دولة مثل سويسرا، فإن حجم الاحتياطي من العملات يعادل حجم الناتج. وفي التشيك، يصل حجم الاحتياطي إلى ٦٠٪ من حجم الناتج العام.

وكتف بنك إسرائيل المركزي في السنوات العشر الأخيرة من شراء العملات الأجنبية، وخاصة الدولار، حتى ارتفع احتياطي البنك من العملات الأجنبية، من ٢٨ مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام ٢٠٠٨، إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار في هذه الأيام، ويرى البنك أن احتياطي البنك كان يجب رفعه من أجل أن يكون ملائماً لحجم النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في الأسواق العالمية، إلا أن البنك استخدم شراء الدولارات، من أجل محاربة وقف تراجع سعره.

وواجه بنك إسرائيل مراراً انتقادات لسياسة شراء الدولارات، إلا أن فلوغ كانت قد دافعت عن هذه السياسة قبل بضعة أشهر بقولها إن توقف البنك عن شراء العملات الأجنبية، من شأنه أن يؤدي إلى أضرار لا يمكن إصلاحها للاقتصاد الإسرائيلي.

الصناعيون قلقون

ويطلب اتحاد الصناعيين الإسرائيلي الحكومة ووزارة المالية خاصة، بالقيام بسلسلة من الإجراءات لمواجهة ظاهرة الاتجار بأسعار العملات، وهم من أكبر عوامل التلاعب بسعر صرف الدولار أمام الشيكل، ومن بين الإجراءات التي يطالبون بها، فرض ضريبة أعلى بشكل ملموس على الصفقات الاستثمارية الخافضة، بمعنى تلك التي لا تعمر طويلاً، وتهدف لكسب أرباح من سعر صرف الدولار المنخفض، كما يطلب المصدرون بتسهيلات وتعميمات من الحكومة، وقد كان مثل هذا الدعم في العام ٢٠٠٨.

وقال رئيس اتحاد الصناعيين، شراغا بروش، في حديث لصحيفة "ذي ماركر"، إن بنك إسرائيل المركزي ملزم بمعالجة التغيرات في سعر صرف الدولار، الناجمة بقسمها الأكبر عن نشاط المستثمرين في العملات الأجنبية. وقال "إن سعر صرف الدولار لا يمكننا تحمله من ناحية، ولا يوجد أي منط بالتعايش مع سعر صرف منخفض كهذا، خاصة وأن التوجه الظاهر

أكدت مصادر في بنك إسرائيل المركزي للصحافة الاقتصادية الإسرائيلية، أن البنك استأنف في الأيام الأخيرة تدخله في سعر صرف الدولار أمام الشيكل، بعد أن سجل في الأسابيع الثلاثة الأولى من العام الجاري تراجعاً إضافياً بنسبة ١.٣٪، وبات في حدود ٣.٤ شيكل للدولار، وهو المستوى الذي هبط إليه في العام ٢٠١٤، وكما يبدو فإن التوجه قد يكون إلى انهيار إضافي. ومع هذا التهيار الجديد لسعر الدولار، يكون قد استكمل انهياراً بنسبة ١.٣٪ منذ مطلع العام ٢٠١٧، وانهياراً بنسبة ١.٦٥٪ مقارنة مع ما كان في مطلع العام ٢٠١٦، والمتضرر الأكبر من هذا انهيار، هم المصدرون، الذين تراجعت مداخيلهم بالعملة المحلية، وهذا ما يقود إلى أزمات في شركاتهم، فيما أن الجمهور تقريباً لا يشعر بهذا التهيار على مستوى الأسعار، ولربما أنه يلمس هذا أكثر لدى السفر إلى الخارج، مع كلفة الإقامة.

ويقول قسم الاستشارة للشؤون الاستثمارية في بنك ليثومي، إن انخفاض سعر صرف الدولار أمام الشيكل، لم يكن بسبب انخفاضه بشكل خاص أمام العملات العالمية، وهذا ما يزيد من احتمالات تدخل بنك إسرائيل في سعر الصرف، من خلال شراء الدولارات، بعد أن توقف عن هذا في الأشهر القليلة الماضية.

ويقول الخبير الاقتصادي يوسي فرايمان إن ارتفاع قيمة الشيكل يشكل ضربة للاقتصاد الإسرائيلي، وبالذات في قطاع الصادرات، إذ أن ثمن البضائع بالشيكل سيكون منخفضاً، في حين يقول خبراء آخرون إنه ليس بوسع المصدرين رفع أسعارهم بالدولار، لأن في هذا خسارة للمنافسة الشديدة في الأسواق العالمية.

والمشكلة الأتية التي تزيد من التبعات الاشكالية لانخفاض سعر صرف الدولار، هي أن كل الشركات تقريباً، بنت ميزانياتها للعام الجديد على أساس معدل سعر صرف للدولار ٣.٥ شيكل للدولار، وإن انهيار سعر الصرف، سيغير الكثير من صفقات الشركات ومردودها بالشيكل، وتزداد القضية حدة، على ضوء توقعات بأن يواصل سعر صرف الدولار انهياره، إلى ما دون ٣.٤ شيكل للدولار، كما جرى في العام ٢٠١١.

وكان سعر الدولار قد سجل قبل سنوات طويلة ارتفاعاً حاداً، فمثلاً في صيف العام ٢٠٠٤، بلغ سعر الصرف ٤.٨٥ شيكل للدولار، وجرى في حينه الحديث عن أن سعر الدولار سيتجاوز حاجز ٥ شواكل، إلا أنه منذ ذلك الحين تراجع إلى محيط ٣.٤ شيكل للدولار، وبدأ مسيرة تراجعها السريعة والحادة ابتداءً من النصف الأول من العام ٢٠٠٧، وفي العام ٢٠٠٨، هبط سعر الدولار إلى ٣.٢ شيكل للدولار، وبعدها بدأ يرتفع وفي غضون عامين، بدأ يتراوح سعره ما بين ٣.٧٥ إلى ٣.٩٥ شيكل للدولار، وفي العام ٢٠١٤، عاد الدولار وانهار إلى مستوى ٣.٥ شيكل للدولار، كما هو الآن، ولكنه في غضون ستة أشهر، أي حتى نهاية ذلك العام ذاته، عاد الدولار إلى معدل ٣.٦ شيكل للدولار، ثم بدأ يتراجع تدريجياً في العام ٢٠١٦، وازدادت وتيرة تراجعها في العام الماضي ٢٠١٧.

الاستمرار في شراء الدولارات

وقالت محافظ بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ، في الأسبوع الماضي، إن من عوامل ارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار، هو الوضع الجيد للاقتصاد، حسب وصفها، وأشارت إلى أن تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات العالمية، هو أيضاً مساهم في تراجع قيمته أمام الشيكل.

وقالت فلوغ إن سياسة شراء الدولارات في بنك إسرائيل ستستمر في العام الجديد ٢٠١٨، كما كان في السنوات الماضية، وكانت فلوغ قد قالت في وقت سابق، إن سياسة شراء العملات الأجنبية هي جزء من سياسة الفائدة لدى البنك المركزي، وجزء من نهج البنك، لتطبيق أهداف السياسة الاقتصادية، والتي هي: الحفاظ على استقرار الأسعار، ودعم السياسة الاقتصادية الحكومية، التي تهدف إلى ضمان النمو الاقتصادي، وفتح أماكن عمل، وتقليص الفجوات بين الشرائح المختلفة، وضمان استقرار مالي.

وأضافت فلوغ أنه خوفاً من توجيه ضربات لقطاع الصادرات، فإن البنك يتبع سياسة العملات الأجنبية بشكل متعاظم، فالبنك الذي يفتق ابوابه بسبب تراجع مردود الصادرات، لن يفتح ابوابه مجدداً، وبواسطة شراء

الحكومة الإسرائيلية تقر بالإجماع ميزانية ٢٠١٩ في وقت مبكر غير مسبوق!

*الميزانية هي الأكبر في تاريخ إسرائيل: ٤٧٩ مليار شيكل (١٣٩ مليار دولار) *الإجماع في الحكومة

يعني سهولة تمريرها في الكنيست حتى منتصف العام الجاري*

تقليص حجم الميزانيات المخصصة لطلبات الكتل البرلمانية، لتوجيهها لفروع صرف خاصة هم معنيون بها، والقصد هنا، أنه في كل واحدة من الميزانيات العامة يتم تخصيص بضع مئات ملايين من الدولارات، لتوزيعها بناء على مطالب عينية للكتل المشاركة في الحكومة، على قطاعات صرف تخدم جمهور ناخبيهم.

ويقول المحلل غاد ليثور، في الملحق الاقتصادي في صحيفة "يديعوت احرونوت"، إن تمرير الميزانية في هذا الوقت المبكر من السنة، بعد مناورة لأمعة تسجل لصالح تنقيها ووزير المالية موشيه كلون، فقد سارعا بكونهما سياسيين مجربين، لطرح ميزانية بعيداً عن الصراعات التي كانت ستندلع مع اقتراب موعد الانتخابات، بما يعكس على هيكيلة الميزانية، وقال إن وزارة المالية طرحت مطالب صعبة على الوزراء، بهدف التنازل عنها لاحقاً، مقابل تمرير ما كانت ترمي إليه فعلاً وزارة المالية.

وقال ليثور إن الجواب على سؤال "كيف الميزانية، وما إذا هي جيدة أم سيئة؟"، منوط بمن يجيب، فمثلاً محافظة بنك إسرائيل المركزي، كارنيت فلوغ، لا يعجبها أن الحكومة لم ترفع الضرائب في ميزانية العام المقبل، كما أنها لن تكون سعيدة برفع نسبة العجز المخططة من ٢.٥٪ إلى ٢.٩٪ من حجم الناتج العام، في حين أن شرائح في المجتمع ستكون سعيدة بعدد من الإجراءات الاقتصادية، خاصة تلك التي تساعد الشرائح الوسطى من الأزواج الشابة العاملة، التي ستلتقي امتيازات ضريبية، في سنوات أطفالهم الأولى. كما أن الصناعيين سيفرحهم تخصيص أكثر من ٣٠٠ مليون دولار، لصالح دعم المصالح الصغيرة والوسطى.

المفترض أن يضمن رفع ٠.٢٪ بالعجز، ما يزيد عن ٤ مليارات شيكل، أي أكثر من ١٨١ مليار دولار.

ويقول المحلل حجاب عميت في مقال له في صحيفة "ذي ماركر"، في تعليقه على الجلسة الماراثونية للحكومة التي استمرت ما يزيد عن ٢٤ ساعة، وأيضاً تعليقه على دور قادة المستوطنين، "إن السؤال الذي يطرح نفسه: ألا توجد وسيلة أخرى عدا عن أن مجموعة قليلة من الناس تصوت على ميزانية دولة كاملة، وهؤلاء أعينهم مغمضة من شدة التعب وفي ساعة متأخرة إلى هذا الحد، وأن يكون هم الواحد منهم أن يذهب إلى النوم؟".

ويتابع عميت كاتباً "لكن هناك من يعرف كيف يستغل قوانين اللعبة، وأن يكون في المكان الذي يتم فيه حسم مصير مئات الملايين، حتى في ساعات الفجر، حتى وإن لم يكونوا وزراء، أو موظفين في وزارة المالية. أحد هؤلاء، شخص ليس من المفروض أن يكون جزءاً من اللعبة، وهو يدعى زئيف حافير (زيمبيش)، من قادة مجلس المستوطنات، الذي مكث في مكاتب ديوان رئيس الحكومة، ملتصقاً بمكتب بنيامين نتانياه، حتى ساعات الفجر".

وقال "أقد اهتم حافير بالتأكد من أن نتانياه صادق على تخصيص ٢٠٠ مليون شيكل للبنى التحتية في יהודה والسامرة (الضفة المحتلة)، وقد بقي نتانياه يقظاً حتى منتصف الليل، مهتماً في جانب تقليص الميزانية، الذي طلبته وزارة المالية، ولكن أيضاً للاهتمام بمطالب حافير". وكتب عميت أيضاً "إن من أسباب تمرير ميزانية ٢٠١٩ بسهولة في الحكومة، هو أن الميزانية ستدخل حيز التنفيذ في العام المقبل ٢٠١٩، وليس مضموناً أن يكون الوزراء على مقاعدتهم في ذلك الحين، وأحد أهم إنجازات وزارة المالية، هو

أقرت الحكومة الإسرائيلية في منتصف الشهر الجاري الإطار العام وهيكلية الموازنة العامة للعام المقبل ٢٠١٩، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ الحكومات، بأن يتم الاسراع في إقرار الموازنة العامة في هذا الوقت المبكر، وهو ما يؤكد أن هدف بنيامين نتانياه، ومعه وزير المالية موشيه كلون، وباقى أطراف الحكومة، هو البقاء في سدة الحكم لأمد أطول، ولأقرب ما يكون من الموعد القانوني للانتخابات، في خريف العام ٢٠١٩.

وحسب القانون الإسرائيلي المتبع منذ العام ٢٠٠٩، فإن الحكومة والكنيست يقران ميزانية مزدوجة لعامين، إلا إذا كان الحديث عن عام يصادف فيه الموعد القانوني للانتخابات البرلمانية، فيتم إقرار ميزانية عام واحد فقط. وحسب تقارير، فإن نتانياه والحكومة كلها معنيان بإقرار الموازنة العامة بالقرعة الأولى حتى انتهاء الدورة الشتوية للكنيست، في منتصف آذار المقبل، والقرعة النهائية بعد ثلاثة أشهر من ذلك الحين.

ويبلغ حجم الموازنة للعام ٤٧٩ مليار شيكل، وهو ما يعادل حوالي ١٣٩ مليار دولار، بسبب سعر صرف الدولار المتدني (أقل من ٣.٤ شيكل للدولار)، وهي ميزانية أعلى بنسبة ٦٪ (بالشيكل) من موازنة العام الجاري ٢٠١٨، ولكن فور إقرار الميزانية، صوت الوزراء على تقليص ٢.٩ مليار شيكل من ميزانية ٢٠١٩، وتقليص ملياري شيكل من ميزانية العام الجاري ٢٠١٨، بهدف سد نفقات مخططة، على الرغم من الفائض الضريبي الذي كان في العام الماضي ٢٠١٧. كما أقرت الحكومة رفع العجز في الميزانية العامة من ٢.٥٪ من إجمالي الناتج القومي، كما كان مخططاً من قبل، إلى نسبة ٢.٩٪، على الرغم من توصيات بنك إسرائيل المركزي بتخفيض العجز في الموازنة العامة، ورفع الضرائب، ومن

المحامي أفيغدور فيلدمان يروي فصول النضال القضائي ضد التعذيب في أقبية "الشاباك":

التعذيب في إسرائيل خارج اللعبة القضائية!

*وهذا ما تعنيه، بوضوح وصراحة، كلمات القاضية ورئيسة المحكمة العليا السابقة مريم ناؤور: "في منظومتنا القضائية ثمة حظر مطلق على استخدام التعذيب،

لا استثناءات لهذا الحظر ولا موازات!" * "كثيرة جدا هي الالتماسات التي تقدمت بها ضد التعذيب، لكن جواب الدولة كان واحدا موحدا على الدوام: الشاباك لا يستخدم التعذيب!"

كتب سليم سلامة:

يعتبر المحامي أفيغدور فيلدمان أحد أبرز وأهم المحامين الإسرائيليين، إن لم يكن أبرزهم وأهمهم على الإطلاق، الذين خاضوا، بمنهجية ومثابرة، نضالاً قضائياً عنيدا ضد أساليب التعذيب التي يستخدمها "جهاز الأمن العام" (الشاباك) ضد المشتبه بهم أو المعتقلين الذي يخضعون للتحقيق لديه، وخصوصا من الفلسطينيين، وضد إرساء هذا الأساليب "تهجا مركزا وطبيعيا" في عمل هذا الجهاز.

في مقالة مطولة نشرها في ملحق صحيفة "هآرتس" الأسبوعي (٢٠١٧/١٢/٢٨)، تحت عنوان "هكذا حاولت ممارسة التعذيب في الشاباك وكنت أنتج"، روى فيلدمان عن تجربته المريرة في هذا النضال المتواصل منذ سنوات طويلة واعترف بأنه فشل في نضاله هذا: "لسنوات عديدة، حاولت ممارسة التعذيب في الشاباك، قضائيا، بل واعتقدت بأنني قد نجحت وحققت نصرا بتحويل إسرائيل إلى دولة أفضل، لكن، كم كنت ساذجا!"

يستهل فيلدمان مقالته بـ"صورة النصر" التي ارتسمت في أروقة "محكمة العدل العليا" الإسرائيلية يوم ١٩٩٩/٩/٦، حين أصدرت هذه المحكمة قرارها الذي يحظر "اعتماد التعذيب كنهج" في تحقيقات "الشاباك". "قليلة هي صور النصر في اليوم المصور كخضت من المحاكم، ثمة صور كثيرة تظهر فيها، أنا وزملاء آخرون، نخرج من قاعة المحكمة برؤوس منكسة، ومن يمين النظر في هذه الصور يمكنه أن يرى، أيضا، دمعة في العين بينما يمتنم اللسان عبارات من قبيل "سنقدم طلبا ليبحث إضافي" أو "سنقدم طلبا لإعادة المحاكمة" أو شيئا آخر عديم الأمل إطلاقاً".

ثم يضيف: "كثيرة جدا هي الالتماسات التي تقدمت بها ضد التعذيب، لكن جواب الدولة كان واحدا موحدا على الدوام: "الشاباك لا يستخدم التعذيب". ولكن، ما الفائدة من تقديم الالتماس، أصلا؟ فجزيتي في هذا المجال تثبت أن نقطة الانكسار لدى المحقق معه في "الشاباك" تحصل، عادة، في اليوم الثاني أو الثالث من التعذيب، بينما يستغرق تقديم الالتماس، منذ لحظة توجه العائلة إلى المحامي وحتى تحديد موعد للنظر في الالتماس، إذا لم يتم رفضه على الفور - ستة أيام على الأقل، وهي فترة زمنية كافية للمعذبين لعمل كل ما يريدون وانتزاع اعتراف، حقيقي أو وهمي، أما انكسار المحقق معه فيحصل، أساسا، جراء تهديد المحققين له بأنهم لن يتوقفوا (عن تعذيبه) حتى يدلي بما لديه من معلومات وجراء التهديدات بما سيفعلونه لزوجه، التي يتم جلبها إلى المعتقل غير مرة ويضطرونها إلى المشي أمامه، حتى لو لم تكن ثمة أية شبهات ضدها هي، وأحيانا، يتم إحضار والده المسن إليه، ثم يقول له المحقق: انظر إلى والدك كم يعانني، بإمكانك إنهاء هذه المعاناة بفتح فمك فقط. ليست وضعيات "الشبح" أو "الموارة" هي التي تكسر إرادة المحقق معه، وإنما قلقه وخوفه على والده وزوجته، نسوية مع حرمانه من النوم لثلاث ليال. المحققون يعرفون جيدا أن الحرب بواسطة التعذيب الجسدي هي، في أحيان كثيرة، مجرد عرض تمويهه لأن الانكسار يحصل بسبب قلة النوم والتعذيب النفسي، الذي لا يترك أية آثار أو علامات ولا يظهر في التقارير الطبية".

كرسي الأطفال وراء الحادث!

يقدم فيلدمان عرضا ل أبرز أساليب التعذيب التي يمارسها "الشاباك" خلال التحقيقات، ومن بينها إجلس المحقق معه على كرسي صغير (للأطفال) في "وضعية الموارة"، وهو مقيد اليدين والساقين لساعات طويلة، ويقول: "رأيت هذا الكرسي بأم عيني خلال النظر في أحد الملفات لدى القاضي شلومو إيركسون، الذي كان قاضيا مدينا ورئيس لجنة التسريجات في لواء المركز، في إحدى الجلسات، روى المتهم عن تعذيبه بواسطة الكرسي الصغير المائل إلى الأمام، لكن ممثل الادعاء نفى استخدام مثل هذا الكرسي لدى الشاباك وكذلك فعل محققو الشاباك مؤكدا: لدينا كراس عادية، ليس لدينا أطفال ولا كراسي أطفال. لكنني، كنت أعرف، بالصدفة، أن مركزا للتحقيقات تابع للشاباك موجود خلف



سجون الاحتلال الإسرائيلي: رحلة التنكيل.. من بدايتها.

متواصلة، كان يتم إرسال المحقق معه إلى غرفته بينما على رأسه كيس نتن، مع حرمانه من النوم بواسطة تشغيل موسيقى صاخبة جدا، يشار إلى أن توثيق التحقيقات الخطي اليوم هو أكثر تفصيلا بقليل، قد يصل إلى أربع صفحات أحيانا تلخص تحقيقا استمر ١٥ ساعة.

الجملة الأولى . تعذيب منظم بتعليمات دقيقة!

في العام ١٩٩٩، قدمت «اللجنة العامة ضد التعذيب في إسرائيل» التماسا جريئا إلى «محكمة العدل العليا»، طالبت فيه بحظر جميع أنواع وأشكال التعذيب خلال التحقيق مع فلسطينيين مشتبه بهم بارتكاب «مخالفات أمنية». وقد تم توحيد هذا الالتماس مع عدد آخر من الالتماسات التي كانت تنتظر بالدور منذ سنوات، مثل الدولة في الرد على هذا الالتماس المحامي شاي نيتسان، ممثلا عن النيابة العامة التي يشغل الآن منصب رئيسها، «في طونه أمام المحكمة»، يضيف فيلدمان، «تبين فجأة، أن الدولة لا تطرح للبحث السؤال: هل يستخدم «الشاباك» وسائل التعذيب أم لا؟ وإنما السؤال الأكثر ثقلًا وتحدياً: هل التعذيب ضروري للرب ضد الإرهاب الذي لا قواعد له ولا حدود؟ وفي رأيي، إنها المرة الأولى في العالم التي تطلب فيها دولة تصريح التعذيب كنهج والادعاء بأن «ثمة حاجة علمانية إليه»، لم يدع نيتسان بأن الشاباك لا يستخدم التعذيب، وإنما بذل كل ما في وسعه لإقناع المحكمة بأن في ظل «عدم وجود التعذيب ضمن صندوق الأدوات في عمل الشاباك، ستكون جميعا فريسة للإرهاب المتصاعد في تلك السنوات، أواخر التسعينيات»، مثل هذا الادعاء، طرحته الولايات المتحدة، أيضا، في أعقاب عملية تجنير البرجين التوأمين في نيويورك، في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وهنالك، أيضا، لم يصد هذا الادعاء، وخاصة على ضوء ما بينته الأبحاث من حقيقة أن التعذيب لا يقود إلى الإدلاء باعتراقات حقيقية وموثوقة بالضرورة، بل إلى قول المحقق معه ما يتوقع منه

حائط قاعة المحكمة، في رام الله على ما أذكر، فاقترحت على القاضي الذهاب إلى هناك ليرى بأم عينيه، خروج القضاة من قاعة المحكمة هو أمر جلل، عادة، رأسه على العسكري إيركسون، الذي يضع الطاوية الدينية على رأسه قال: لم لا؟ وهذا ما لن أنساه له أبدا، خرجنا، القاضي والمذعي وأنا، من القاعة وطرقنا الباب المحاذي، «من هناك؟»، جاء صوت عصبي، «القاضي إيركسون»، قال القاضي فعم صمت مطبق خلف الحائط، ثم فتح الباب ودخلنا إلى ما بدا أنه عالم مواز لم أسمع عنه حتى تلك اللحظة إلا من زبائني، في مركز التحقيقات، الشاباك هو الملك ولا يجوز لأي شخص، بمن فيهم رجال الشرطة وسلطة السجون، الدخول إلى هناك دون إذن من رجل الشاباك المسؤول، على مرأى من رجال الشاباك، الذين فغرو أفواههم مصدومين، قاندا المتهم حتى وصلنا إلى غرفة التحقيق، وفيها كرسي لأطفال في الخامسة من العمر، مائل نحو الأمام، كما وصف بالضبط. تحلقنا حول الكرسي كأنه أثر متحف، وربما سيمص كذلك في متحف الشاباك الذي سيقيم مستقبلا. أذكر أن القاضي إيركسون جلس على الكرسي، أو ربما اهذي الآن، على أي حال، أنا جلست وشعرت بمدى المعاناة والألام التي يمكن أن يسببها كرسي الأطفال لشخص بالغ يجبر على الجلوس عليه لساعة واحدة، أو لبضع ساعات، هذا الكرسي هو وسيلة تعذيب أقسى بكثير من قلع الأظافر!»

في تلك الأيام، يقول فيلدمان - لم يكن يجري توثيق تحقيقات الشاباك، بالصوت أو بالصورة، وإنما بمذكرة من بضعة أسطر تشير إلى «لقب» المحقق، اسم المحقق معه، ساعة بدء التحقيق وساعة انتهائه، كما كان يشار، غالبا، إلى الشظيرة التي قدمها المحقق للمحقق معه، في مثل تلك «المذكرات»، كانت تظهر هنا وهناك، أيضا، كلمات مثل «استراحة» أو «راحة»، لكن الزبائن كانوا يرون أنهم كانوا يتعرضون خلال تلك «الاستراحات» لأقسى الوسائل التعذيبية - الهز، الصفع، الضرب على الرأس وضرب الرأس بالحائط. ومع انتهاء التحقيق، بعد ثلاثين ساعة

رغم الارتفاع الحاد جدا في حالات التعذيب خلال تحقيقات «الشاباك» وفي الشكاوى بشأنها

لا تحقيقات جنائية مع محققي «الشاباك» ولا لوائح اتهام جنائية مطلقاً!

بشكل تعسفي بغية تعديل معطيات إحصائية فقط!

«الشاباك» لا يقدم أية معلومات

من المعلوم أن مسألة التعذيب في أقبية «الشاباك» تعتبر مسألة «حساسة جدا» في إسرائيل ونادرا ما تُنشر عنها معلومات أو معطيات، سوى في حالات متفرقة جدا وبعد مطالبة مستمرة استنادا إلى قانون حرية المعلومات بشكل أساس، ناهيك عن أن جهاز «الشاباك» يمتنع عن الإدلاء بأية معلومات أو تفاصيل علنية حول هذه المسألة، وهو الموقف الذي تتبناه، بصورة أوتوماتيكية، جميع الأذرع السياسية والأمنية الرسمية المختلفة. ويحرص «الشاباك»، حرصا مشددا، على عدم نشر أية وثائق رسمية علنا عن هذا الموضوع، بينما يقدم (الجهاز) إلى المحاكم «وثائق سرية» عنه لا يجوز لمحامي الدفاع عن المشتبه بهم أو عن المعتقلين الاطلاع عليها في الغالب.

يذكر أن «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية أصدرت، في ١٩٩٩، قراراً في التماس قدمته إليها مجموعة من منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل ضد «استخدام التعذيب كنهج، في التحقيقات التي يجريها «الشاباك»، وفي قرارها ذلك، حظرت المحكمة على الجهاز «استخدام التعذيب كنهج»، لكنها أبقت له منفذا «صغيرا» جعله محققو الجهاز بوابة كبيرة: محقق «الشاباك» الذي يستخدم أساليب التعذيب يمكنه الادعاء، لاحقا، بأنه كان مضطرا لذلك «بمقتضى الحاجة»، أي «الحاجة الماسة لخرق القانون» وببناء على قرار المحكمة هذا، وضع المستشار القانوني للحكومة «قواعد سرية» مبدأ الحاجة» في تحقيقات الشاباك، لكن هذه القواعد سرية ولا يمكن الاطلاع عليها.

بهم في «الانتماء إلى تنظيم محظور»، وذلك في إطار ما يطلق عليه وصف «القنبلة الموقوتة»! والأدهى أن إغلاق هذه الشكاوى يتم دون الاستماع إلى إفادات الأشخاص الذين تقدموا بها، وذلك بذريعة «الخشية من المنس بالإجراءات»!

تفيد المعطيات التي وردت في تحقيق «هآرتس»، سواء التي تم جمعها من المحاكم العسكرية أو من «اللجنة العامة ضد التعذيب في إسرائيل»، بأن الشكاوى التي قدمها فلسطينيون من الضمة الغربية على خلفية تعرضهم للتعذيب خلال التحقيق معهم لدى «الشاباك» شملت: في العام ٢٠١٤ - ٥٩ شكوى (كان بينها ١٩ شكوى حول «الحرمان من النوم»، ١٢ شكوى حول الضرب العنيف، ١٨ شكوى حول التقييد والربط و ٢ حول استخدام أسلوب «الهز»); في العام ٢٠١٣ - ١٦ شكوى؛ في العام ٢٠١٢ - ٣٠ شكوى؛ في العام ٢٠١١ - ٢٧ شكوى وفي العام ٢٠١٠ - ٤٢ شكوى.

في ردها على هذه الادعاءات، اعترفت وزارة العدل بأن أي من الشكاوى العديدة التي قُدمت ضد رجال «الشاباك» ومحقيقه لم تؤد إلى فتح تحقيق جنائي مع أي من هؤلاء، زاعمة بأن ذلك قد تم "بعد فحص كل واحدة من الشكاوى، بما في ذلك الاستماع إلى إفادات المشتكين (الذين وافقوا على الإدلاء بإفاداتهم)، الاستماع إلى تعقيبات محققي الشاباك والنظر في جميع المواد المتعلقة بالتحقيق" وأضافت الوزارة، في ردها، أنه "في أعقاب هذه الشكاوى، جرى استخلاص استنتاجات مختلفة أو اتخاذ إجراءات تأديبية ضد عدد من المحققين في بعض منها!" أما عن إجراء تحقيقات جنائية مع المحققين، فقالت الوزارة إن "الامر مشروط بتوفر قاعدة من الأدلة والبيانات التي تبرر ذلك، وليس

منهم فقط مسؤول عن (التحقيق في الشكاوى)»، لم تجر أي تحقيق جنائي مع أي من محققي «الشاباك»، ولم تقدم أية لائحة اتهام ضد أي منهم، رغم ما تضمنته هذه الشكاوى من تفاصيل مرعبة حول أساليب التعذيب التي يعتمدها محققو «الشاباك» ضد المحقق معهم ورغم ما كشفه تحقيق أجرته صحيفة «هآرتس» (٢٠١٥/٣/٦) عن «ارتفاع حاد في ممارسة التعذيب خلال تحقيقات الشاباك»، وخصوصا في أعقاب عملية خطف وقتل الشبان المستوطنين الثلاثة في غوش عتميون في حزيران ٢٠١٤، ومنذ نقلها إلى مسؤولية الوزارة، لم يطرأ أي تغيير في منهجية التعامل مع هذه الشكاوى التي ظلت تعالج بواسطة «الفحص»، دون إجراء أي تحقيق جنائي فيها ودون تقديم أية لائحة اتهام بشأنها.

وتكفي إشارة المحامية إفرات برغمان - سايبير، من «اللجنة العامة ضد التعذيب في إسرائيل»، لتوضيح الصورة الحقيقية عن تعامل «الوحدة» المذكورة مع شكاوى الأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب في أقبية «الشاباك»، فقد قالت برغمان - سايبير إن هذه اللجنة وحدها قدمت ألف شكوى على الأقل منذ العام ٢٠٠١، «تم إغلاقها جميعها، دون أن تفضي أي منها، ولو واحدة فقط، إلى إجراء تحقيق جنائي مع أي من محققي الشاباك أو إلى تقديم لائحة اتهام جنائية بحقهم!»

غالبا ما يجري إغلاق هذه الشكاوى، بعد «فحصها» فقط، بذريعة «الحاجة» (أو ما تصفه المحكمة العسكرية بأنه «تحقيق غير عادي» أو تحقيق باستخدام وسائل خاصة») - أي «الحاجة» إلى «استخدام العنف بصورة تناسبية» خلال التحقيق مع مشتبه بهم في التخبط، المساعدة أو المشاركة» في تنفيذ «عمليات إرهابية» أو مع مشتبه

ثمة مئات عديدة من الشكاوى تقدم بها مواطنون فلسطينيون وإسرائيليون ضد «جهاز الأمن العام» (الشاباك) ومحقيقه على خلفية استخدام العنف وممارسة أشكال مختلفة من التعذيب ضدهم خلال خضوعهم للتحقيق في أقبية الجهاز، منذ العام ٢٠٠١ وحتى اليوم، لكنها لم تفض إلى إجراء أي تحقيق مع أي من رجال «الشاباك» ومحقيقه، ولم تقدم أية لائحة اتهام ضد أي من هؤلاء! كل ما حظيت به هذه الشكاوى العديدة هو مجرد «فحص» في عدد قليل جدا منها فقط: في العام ٢٠٠٩ - تم «فحص» ٥١ شكوى؛ في العام ٢٠١٠ - ٥٢ شكوى؛ في العام ٢٠١١ - ٢٩ شكوى؛ في العام ٢٠١٢ - ٢٥ شكوى؛ في العام ٢٠١٣ - ٦٧ شكوى؛ في العام ٢٠١٤ - ١٤٨؛ في العام ٢٠١٥ - ٥٦ وفي العام ٢٠١٦ - ٥٧.

على خلفية هذه المعطيات (الرسمية) التي كشفت عنها صحيفة «هآرتس» (٢٠١٦/١٢/٧)، خصمت لجنة القانون، الدستور والقضاء التابعة للكنيست جلسة للبحث في هذا الموضوع (في مطلع كانون الثاني ٢٠١٧)، لكن شيئا لم يتغير منذ ذلك الوقت.

الشكاوى من هذا النوع يتم تقديمها إلى «وحدة مراقب الشكاوى ضد محققي الشاباك»، التي تم نقلها في العام ٢٠١٣ من مسؤولية جهاز «الشاباك» نفسه إلى مسؤولية وزارة العدل. وهي توازي «وحدة التحقيق مع رجال الشرطة (باحش) التابعة للوزارة نفسها، وقد جاء نقل هذه الوحدة من مسؤولية «الشاباك» إلى مسؤولية الوزارة في أعقاب التماس قُدم إلى المحكمة العليا الإسرائيلية وكشف أن ٦٠٠ شكوى ضد محققي «الشاباك» قُدمت بين الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٨، انتهت، جميعها، بإغلاقها دون أية نتائج أو استنتاجات!

منذ إنشائه هذه الوحدة (المكونة من ثلاثة أشخاص فقط، واحد

محور خاص: مستجدات واقع الإكراه الديني في إسرائيل

حاخامون يدعون إلى رفض الخدمة في وحدات عسكرية مختلطة ويؤججون الصراع الديني في الجيش الإسرائيلي!

حاخامون من التيار الديني الصهيوني يقفون من وراء فتاوى دموية ضد الفلسطينيين يصعدون التطرف الديني في الجيش* الباحث ياغيل ليفي يحذر من مخاطر تديين الجيش وانعكاس ذلك على العمليات الميدانية ضد الفلسطينيين* المحلل عاموس هارثيل يدعي أن رئيس الأركان يسعى للجم ظاهر تديين الجيش وهو ما يرفضه الباحث ليفي

كتب برهوم جرابيسي:

ثارت ضجة في إسرائيل في الأيام القليلة الماضية، في أعقاب دعوة أحد حاخامي المستوطنين البارزين الجنود إلى عدم تادية الخدمة العسكرية، إذا ما فرض على الجندي أن يخدم في وحدة عسكرية مختلطة للرجال والنساء. ووجد الحاخام فوراً من يسانده، إلا أنه في المقابل أثار حفيظة حاخامين آخرين لدى المستوطنين، وردود فعل غاضبة لدى السياسيين. في حين حذر باحث بارز مختص بشؤون الجيش من عملية التديين التي يواجهها الجيش الإسرائيلي منذ مطلع سنوات الألفين، وأكد أن هذه العملية، وما يرافقها من تطرف ديني وسياسي، تنعكس على أداء الجنود ميدانياً ضد الفلسطينيين.

وقد بدأت القضية مع إعلان الجيش عن ترقية مجندة في سلاح الطيران إلى رتبة عقيد، وضابطة لسرب طيران، في حين تحدثت التقارير الصادرة عن الجيش الإسرائيلي عن ارتفاع حاد في نسبة الشابات المتدينات، اللاتي يمنحن القانون اعفاءً فورياً من الخدمة العسكرية الإلزامية، إلى جانب ارتفاع نسبة المجندات اللاتي يخترن وحدات عملية وقاتلية. وهذا كما يبدو أوجع من غضب الحاخامين المتطرفين.

وبحسب التقارير العسكرية الدورية، فإن نسبة تجند الشابات في الخدمة العسكرية الإلزامية، تصل إلى حوالي ٢٢٪، مقابل ٧٢٪ لدى الشبان، وهذا يعود إلى الاعفاء الفوري للمتدينات من كافة التيارات الدينية. وهناك ظاهرة بأن قسماً من الشابات العلمانيات يديعن التدين لغرض عدم أداء الخدمة العسكرية، إلا أن هذه الظاهرة تجري محاصرتها في السنوات الأخيرة، إذ يجري التحقيق مع من تظهر شكوك حول تدينها.

وقال تقرير آخر إن ٢٥٪ من الشابات المتدينات من التيار الديني الصهيوني يقررن تادية الخدمة العسكرية الإلزامية، التي تمتد ٢٤ شهراً للشابات، كما أن ١٢٪ من المتدينات اللاتي يقررن تادية الخدمة، يتجهن نحو كليات الضباط. وقال تقرير آخر إن الجيش بات يستعد لاحتمال أن ترتفع نسبة المتدينات المجندات إلى ٥٠٪، إذ حسب هذا التقرير الأخير فإن نسبة المجندات من بين المتدينات بلغت في آخر فوج في الصيف الماضي ٣٤٪.

وقد قال الحاخام شلومو أفنير، من أبرز الحاخامين المؤثرين على التيار الديني الصهيوني وبالذات في المستوطنات، على أحد مواقع الانترنت الدينية الخاصة بذلك التيار، ورداً على سؤال، إنه يجب على الجندي المتدين أن يرفض الخدمة العسكرية في حال فرض عليه الجيش الخدمة في وحدات مختلطة بين الرجال والنساء، ولقى أفنير دعماً مباشرة من حاخام مدينة صفد شموئيل يياهو المعروف بعنصريته

الشرسة ضد العرب، وطلب الياهو بإنهاء ولاية رئيس أركان الجيش غادي أيزنكوت. كما حاول عضو الكنيست المستوطن المتطرف بتسلئيل سموتريتش تنفادي التأييد الصريح للحاخام أفنير، إلا أنه تحفظ كلياً من ترقية المجندة إلى رتبة ضابط في سلاح الطيران.

وهاجم وزير الدفاع أفيفدور ليربرمان تصريحات الحاخام أفنير، وقال "إنها تصريحات تمس بشكل خطير بأمن الدولة، وبالصناعة القومية"، وقال "أنني أدعو الحاخامين الياهو وأفنير إلى التراجع عن تصريحاتهما الظالمية، والامتناع مستقبلًا عن تصريحات كهذه". كما اعترض على تصريحات أفنير، وزير التعليم، نفتالي بينيت، الذي يرأس تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، في حين بادر عدد من حاخامي اليمين المتطرف والمستوطنين إلى إرسال رسالة دعم إلى أيزنكوت.

ولاء الجنود أساساً للجيش

وبرأي المحلل العسكري في صحيفة "هارتس"، عاموس هارثيل، فإنه لا جديد في تصريحات الحاخامين، وهي تكرار لخلافات قائمة من سنوات طويلة، وفي صلبها سعي حاخامين إلى فرض أصول لعبة جديدة على الجيش، وهذه المحاولة تجري على خلفية ارتفاع نسبة المتدينين جداً في سلك الضباط، أعلى بكثير من نسبتهم بين الجمهور. ويجري الحديث عن نسبة باتت تتراوح ما بين ٣٠٪ إلى ٣٥٪ من بين الضباط، في حين أن نسبة المتدينين من التيار الديني الصهيوني تصل إلى قرابة ١٣٪ من الجمهور وحوالي ١٦٪ من اليهود الإسرائيليين.

وبحسب هارثيل، فإن قسماً كبيراً من تهجمات الحاخامين على رئيس الأركان أيزنكوت، نابع بالذات من حالة احباط داخلي لديهم، أو من عمل تكثلي ضده. في حين أن أيزنكوت يسعى في السنوات الأخيرة، إلى خفض وتيرة الصدام الديني في الجيش، وبالذات بين التيارات الدينية داخل الجيش، بحسب هارثيل، الذي قال أيضاً إن أيزنكوت وافق على حالات محدودة جداً من الحلول الوسط في قضايا عينية، وخاصة في ما يتعلق بمسألة الوحدات المختلطة بين الرجال والنساء. ولكن في المقابل عمل على تقليص النشاطات التربوية التي تقدمها للجنود أطر مدنية يشتري خدماتها الجيش، وأعاد تلك الخدمات إلى جهاز التنشيف في الجيش، وأصدر أوامره بأن يتم التركيز على النشاط المشترك، بدلا من الفصل.

التدين يعكس على الجنود ميدانياً

غير أن الباحث المعروف في شؤون الجيش في الجامعة الإسرائيلية المفتوحة ياغيل ليفي، قال في مقال له نشر في الأسبوع الماضي في صحيفة "هارتس"، إن رئيس الأركان



جيش الاحتلال الإسرائيلي: تدين زاحف.

الحالي غادي أيزنكوت، رفع وتيرة تديين الجيش، رغم ادعائه بغير ذلك، وهذا ما يظهر من سلسلة إجراءات اتخذها على مدى السنوات الثلاث الماضية، فتديين الجيش عملية بدأت في العام ٢٠٠٠ بشكل خاص، في فترة رئاسة أركان شأؤول موفاز، واستمرت من بعده، ولكن بشكل عفوي تارة، وفوضوي تارة أخرى، بينما أيزنكوت ذهب في هذا المسار بشكل منظم أكثر.

وقال ليفي في مقاله، إن عملية التديين بدأت في مطلع سنوات الألفين واتسعت أكثر لاحقاً في كافة المستويات، بزعم أن زيادة مستوى الانتماء للهوية الدينية اليهودية من شأنه أن يرفع مستوى الجاهزية في الجيش، لمواجهة الانتفاضة الثانية. وعلى هذا الأساس تم تعريف الجيش على أنه جيش يهودي، وفي هذا السياق تم تعزيز مكانة الحاخامية العسكرية، وتهويد الرسائل التحقيقية الموجهة للجنود. ويشدد ليفي على أن عملية تديين الجيش بدأت في القواعد الدنيا، وارتفعت إلى المستويات القيادية، بضغط من "معتزري الفلنساوت"، حسب تعبير ليفي، في إشارة إلى التيار الديني الصهيوني، وقال إن أعداد هؤلاء يتعاظم، وبموازاة ذلك يرتفع عدد الحاخامين المتشددين دينياً في المعاهد العسكرية التحضيرية، والمعاهد الدينية في الجيش.

وحسب ليفي، فإن عملية التديين، منذ رئيس الأركان شأؤول موفاز، في مطلع سنوات الألفين، وحتى رئيس الأركان



جيش الاحتلال الإسرائيلي: تدين زاحف.

غابي أشكنازي، الذي بقي في منصبه حتى العام ٢٠١١، تمت بشكل عفوي، وقد تعاطفت هذه العملية في فترة رئاسة بيني غانتس، بين العامين ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، ومن ثم أكمل العملية خلفه الحالي غادي أيزنكوت، الذي بداية حاول وضع سد في وجه عملية التديين، ولاحقاً ارتدع وتراجع. ويعطي ليفي سلسلة من الأمثلة التي تدعم استنتاجه، وتمثل في عدة تصريحات وقرارات اتخذها أيزنكوت، يرى فيها ليفي أنها مسارية للحاخامين والمتدينين في الجيش. كذلك فإن مراسم قسم يمين المجندين حديثاً، باتت تسيطر عليها مع السنين ملامح التديين، وتدرجياً إسرائيلياً "الحائط الغربي" للهيكल المزعوم، حيث يتم توزيع كتب توراة على الجنود من كل الأديان، بقصد اليهود، وأيضاً المجندين العرب إما قسراً كالدروز أو المتطوعين، وأيضاً جنود من غير اليهود وليسوا عرباً. وفي مطلع العام ٢٠١٥، اعترض على هذا الأمر ضابط قسم التنشيف في الجيش أفنير باز تسوك، إلا أن من كان وزيراً للدفاع في حينه موشيه يعلون، تصدى له واعترض على انتقاده. وعمل على رفع مكانة الحاخامية في الجيش.

ويقول ليفي إن عملية تديين الجيش ليست مسألة ثقافية، بل لها انعكاسات سياسية، وبها يبلور الجيش طابعه المستقبلي. فالحاخامون الذين يبلور أيزنكوت معهم مستقبل الجيش، أمثال حاييم دروكمان وغيره، هم أيضاً

قانون إغلاق الحوانيت أيام السبت يتحول إلى قضية خلافية مزدوجة بين الحريديم أنفسهم و ضد العلمانيين!

***بعد أيام من إقرار القانون في الكنيست ادعى وزير الداخلية أنه لم يبادر للقانون وليس في نيته تطبيقه* تصريح درعي زعيم "شاس"**

يثير غضب كتلة "الحريديم" الثانية "يهדות هتوراة" *رؤساء المدن الكبرى يعترضون على القانون ومنهم من يرفض الانصياع له*

يمنحه صلاحيات لشطب قوانين بلدية مساعدة، تقرها المجالس البلدية. وقال درعي في تلك المقابلة "لم نبادر لأي قانون ديني، سجل هذا عندك خمس مرات. أنا حقا لست بحاجة إلى هذا حوانيت أيام السبت، أنا لا أستطيع ولا أنوي فرض يمكن تحقيق إنجازات، فانا لم أبادر، ولا الأحزاب الدينية بادرت لقانون البقالات".

وتابع درعي قائلا في المقابلة الصحافية "لا توجد لوزير الداخلية صلاحيات لتطبيق القانون، وليس باستطاعتنا أن أغلق حوانيت أيام السبت، لأننا لا نستطيع ولا أنوي فرض هذا القانون. فليواجه كل شخص ومواطن هذا القانون في مدينته، فإذا لا يوجد لأي شخص اعتراض على فتح حوانيت في مدينة غفعتايم مثلا، أيام السبت، فلا مشكلة، وفي هذه الحالة ليست معنا بالتدخل".

ورد رئيس كتلة "يهדות هتوراة" نائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان قائلا: إذا كان درعي "يعتقد أنه من الصعب إلى هذا الحد تطبيق القانون، فإذن لماذا أصر على تمريره كليا؟ إنني اختلف معه، وهو قادر على التنفيذ، لأن هذا سيحافظ على الوضع القائم".

وقال رئيس لجنة المالية البرلمانية، موشيه غفني، من كتلة "يهדות هتوراة"، في اجتماع مغلق لأعضاء في طائفته الدينية: "لقد أبرم اتفاق لدى رئيس الحكومة بأن يتم تطبيق القانون، وهذا من المفترض أن يتم". وتابع غفني قائلا: "يوجد مئات من المراقبين من غير العمل يعملون في سلطة السكان والهجرة، وبالامكان أن يعمل هؤلاء على مراقبة تطبيق قوانين السبت". ويقصد غفني مراقبين يبحثون ويطاردون طالبي اللجوء من أفريقيا، إلا أن سلطة السكان والهجرة قالت إن لديها ٤٠٠ مراقب، وقلة قليلة جدا منهم هي من غير اليهود، وقال غفني إن يهودا علمانيين ليس باستطاعتهم تطبيق قوانين السبت، لأنهم بذلك يكونون قد خرقوا بأنفسهم قانون حظر العمل أيام السبت.

تحظر فتح المصالح أيام السبت، لا يتم فرضها، بسبب إهمال مقصود في تلك المدن والبلدات".

الخلاف بين الحريديم

وقبل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بسن هذا القانون، سعيًا منه إلى احتواء كتلتي الحريديم، "يهדות هتوراة" و"شاس"، بعد خلافات حول الأعمال أيام السبت، وصل الأمر إلى حد استقالة وزير الصحة يعقوب ليتسمان من "يهדות هتوراة" من الحكومة، ولكن ليس من الائتلاف. لتعود هذه الكتلة الأشكنازية، إلى قرار القيادة الدينية لهذه الكتلة الذي اتخذته في العام ١٩٥٢ واستمر حتى العام ٢٠١٦، بأن لا يكون من "الحريديم" الأشكناز وزير في الحكومة، كي لا يتحمل المسؤولية العامة عن أشغال تتم أيام السبت، وقبلت في المقابل بتولي منصب نائب وزير.

واضطرت "يهדות هتوراة" للقبول بمنصب وزير في العام ٢٠١٦، في أعقاب قرار المحكمة العليا بمنح منح صلاحيات وزير كاملة لنائب وزير. وكى يتم تجاوز هذه العقبة، فقد أقر الكنيست في الأسبوع قبل الماضي بمسار سريع قانونا يقضي بالسماح لرئيس الحكومة بمنح نائب وزير صلاحيات وزير كاملة، كي يعود ليتسمان ويتولى مسؤولياته في وزارة الصحة.

لكن بعد أيام قليلة من اقرار قانون الحوانيت السابق ذكره، قال وزير الداخلية درعي، صاحب القانون، إنه لن يعمل على تطبيقه كاملا، ما أثار غضب كتلة "الحريديم" الأشكناز "يهדות هتوراة" التي قال أحد نوابها إنه سيتم دفع مئات المراقبين من "غير اليهود"، بمعنى عرب وغيرهم، لمراقبة الحوانيت أيام السبت.

وإدعى درعي في مقابلة مع صحيفة "يديעות أchronوت" أنه لم يبادر إلى سنن القانون اطلاقا، على الرغم من أنه ظهر في وسائل الإعلام كمن يضبط لتمريره، ويريد ضمان أغلبية له. كما ادعى درعي أنه لن يعمل على تطبيق القانون الذي

الائتلاف مسبقا، يجب أن يحظى بموافقة كل الكتل البرلمانية الشريكة في الائتلاف.

وقد عزى رؤساء البلديات الـ ١٥ الأكبر، باستثناء بلدية الاحتلال في القدس، عن اعتراضهم على القانون في رسالة وجهوها إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ومنهم من أعلن تمرده على القانون. وقال رؤساء البلديات في رسالتهم "إن الحكم المحلي يعارض كليا القانون، إذ يجري الحديث عن مس خطير بصلاحيات منتخبى الحكم المحلي، وأيضاً عن تغيير جذري للتنشيف، إلا بمصادقة وزير الداخلية، علما أنه التجارية أيام السبت، في مختلف المدن والبلدات".

وتابعت الرسالة التي انضم لها أيضا رئيس طاقم بلدات التطوير (الفقيرة)، أنه منذ سنين طويلة يعمل في البلاد آلاف المصالح التجارية أيام السبت، بما في ذلك أكشاك، وحوانيت قائمة في محطات الوقود، إن كان في داخل المدن والبلدات، أو في مراكز تجارية كبيرة، خارج نطاق المدن.

وشدد الرؤساء على أن القانون يلغي صلاحيات منتخبى الجمهور، إذ ينص القانون على أنه من غير المسموح نشر القانون البلدي المساعد في الجريمة الرسمية، بمعنى دخوله إلى حيز التنفيذ، إلا بمصادقة وزير الداخلية، وما يريد قوله القانون الجديد أن احتمال المصادقة على قانون بلدي مساعد، يجيز فتح جزئي لمصالح تجارية، هو أمر شبه مستحيل، عدا أن القانون يهدد عمليا بإغلاق آلاف المحال التي تعمل أيام السبت منذ سنين.

وأعلن رئيس بلدية رמת غان، المجاورة لمدينة تل أبيب، أن في مدينته ٢٣ حانوتا أيام السبت، ولن يسمح بإغلاقها، كما أنه لن يرسل مراقبي العمل لإصدار مخالفتا ضدهم. وبحسب مسح أجراه "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" عن العام ٢٠١٦، وصدر مؤخرا، فإن ١٦٪ من الإسرائيليين يعملون أيام السبت، والعدد الاجمالي ٦٢٠ ألفا، ولكن

حاييم رامون، الوزير وأحد قادة حزب العمل سابقاً:

استراتيجية بنيامين نتنياهو هي "الإبقاء على الوضع القائم لـ ١٥٠ سنة أخرى!"

* "نتنياهو هو حرباء ذكية جداً، يعرف كيف يبذل ألوأنا ويقول ما ينبغي قوله في لحظة معينة، كما فعل في خطاب بار إيلان (الذي أعلن فيه تبنيه لحل الدولتين)، لكن مثل الحرباء له لون أساس صلب هو لون أرض إسرائيل الكاملة!"

"لدي تقدير كبير جداً لبيني (بنيامين نتنياهو) ولا تعامل معه باستعلاء، كما يفعل رفاقي في اليسار، صحيح أنه يعمل كل ما في وسعه من أجل ضمان بقائه في السلطة، لكن لديه رؤية كبيرة وعميقة يؤمن بها بكل حريته. أرض إسرائيل الكاملة، إنه ليس مثلكم أنتم (المستوطنون اليهود في الضفة الغربية)، لا يؤمن بهذه الرؤية من منطلق صكك توراني، وإنما لأسباب أمنية، ويتشبث بها بطريقة ذكية جداً. هل انتبهت إلى ما يقوم بتجميده؟ التجميد (في البناء الاستيطاني) هو في معاليمه أدوميم وفي الكتل الاستيطانية الكبيرة، التي ستبقى جزءاً من إسرائيل في إطار أية تسوية مستقبلية، وماذا يجري خارج هذه الكتل الكبيرة؟ حين تركت الحكومة كان هنالك ٦٥ ألف مستوطن، بينما هنالك اليوم ١١٠ آلاف مستوطن. ببني يدرك أن هناك، خارج الكتل الكبيرة، يجري دفن حل الدولتين، إنه البناء الفردي الذي لا يحتاج إلى مناقصات، وببني لا يتدخل فيه مطلقاً."

هذا بعض ما قاله حاييم رامون، الوزير السابق وأحد قادة حزب العمل طوال سنوات عديدة، في مقابلة مطولة أجراها معه المستوطن يهودا فيراخ ونشرت في صحيفة "مكور ريشون" اليمينية الإسرائيلية (٢٠١٨/١٢).

وأضاف رامون: "إن استراتيجية بنيامين نتنياهو هي الإبقاء على الوضع القائم (ستاتيكو)، لأنه يعرف أن الضم الفعلي سيسبب أضراراً جسيمة. الحل الأفضل، من وجهة نظره، هو الإبقاء على الوضع القائم لـ ١٥٠ سنة أخرى. صحيح أنه لم يكن لديه خيار آخر في اتفاقية الخليل، لكن في أي مفرق جدي، تجده يعود إلى قاعدته الأصلية في اليمين. الفارق الوحيد بين نتنياهو وبينيت (نفتالي بينيت، وزير التربية والتعليم ورئيس حزب "البيت اليهودي") هو قدرة نتنياهو على الإبقاء على الوضع القائم دون إحداث أية أزمة دولية. بينيت لا يفعل أكثر ولا بعلمية واحد."

ورداً على سؤال ما إذا كان "هذا هو سبب مقت اليسار لنتنياهو؟"، قال رامون: "اليسار لا يهتف نتنياهو، وإنما هو معجب به. انظر إلى تاريخ حزب العمل منذ العام ٢٠٠٩ حتى اليوم: يهودا باراك هو الذي حافظ على حكومة نتنياهو باشغاله منصب وزير الدفاع، بينما هو يصرخ اليوم من الخارج. انظر كيف تلاعب نتنياهو بإسحاق هيرتسوغ حتى الدقيقة التسعين، أرسله إلى لقاءات حول العالم وفي لحظة الحقيقة الحاسمة ركله. تسيبي ليفني جلست في حكومته حتى استنفاقت. ببني هو حرباء ذكية جداً، يعرف كيف يبذل ألوأنا ويقول ما ينبغي قوله في لحظة معينة. كما فعل في خطاب بار إيلان (الذي أعلن فيه تبنيه لحل الدولتين). لكن، مثل الحرباء، له لون أساس صلب، وهو لون أرض إسرائيل الكاملة."

وأوضح رامون أن "حزب العمل يعتقد بأن نتنياهو أسير الأحزاب اليمينية المتطرفة ويانه سوف يتحرر من هذا الأسر يوماً ما. إنه العمى الحقيقي. كانت لرئيس الدولة (السابق) شمعون بيريس علاقات ممتازة مع ببني وسارة (زوجته). قلت له: إنه يتلاعب بك وأنت تسبغ عليه الشرعية. كان ببني يوفده في مهمات إلى خارج البلاد فيعود مبتهجا وممتشياً يملؤه الشعور بأنه حقق إنجازاً ما. لكن في لحظة الحقيقة، وحين كان يتعين الخوض إلى استنتاجات وخطوات عملية، كان ببني يعيده إلى نقطة البداية ويلغي كل شيء."

ورداً على سؤال آخر حول "أزمة اليسار الإسرائيلي" وعجزه عن النهوض، قال رامون إن "السبب بسيط جداً: اليمين يرفع راية واحدة ويحارب من أجلها. أرض إسرائيل الكاملة. بينما يرفع اليسار رايات كثيرة ومختلفة فيهدر كل طاقاته. هل تعرف لماذا ينتصر المستوطنون؟ لأنهم اختاروا، ما بين الوصايا الـ ٦١٣ (الواردة في التوراة)، وصية واحدة فقط هي - توطين أرض إسرائيل. إنهم مستعدون لخرق الوصايا الأخرى كلها من أجل تحقيق هذه الوصية، وهذا ما يفعله على أرض الواقع."

وقال رامون إن "اليسار الإسرائيلي يعيش أزمة حادة الآن. القرارات الحاسمة التي اتخذها الشعب منذ العام ١٩٧٧ (صعود

إسرائيل تستعد للإعلان عن ٢٠١٨ كـ "سنة جفاف!"

* البدء بتقنين المياه للمزارعين خاصة في الشمال * تقديرات بإمكانية ارتفاع أسعار الخضراوات التي تعتمد على الأمطار في الأشهر القليلة المقبلة * التقديرات تشير إلى احتمال أن تكون كمية الأمطار هذا العام كالنسبة في العام الماضي، في حدود ٧١ بالمئة من المعدل السنوي*

ويرى شومح أن سبب زيادة استهلاك المياه لا يعود فقط إلى ارتفاع عدد السكان بوتيرة عالية، ولا إلى زيادة المناطق المزروعة، وإنما أيضاً جزء مشاريع تخزين المياه في سورية والأردن، مثل السدود على نهر اليرموك، فهذا ساهم في تقليل تدفق المياه في الوديان. والسبب الثالث حسب شاني لاتساع الحاجة إلى المياه "المصنعة"، هو عدم وجود ضوابط لاستهلاك المياه في مختلف المستويات. ويضيف: "كلهم يعرفون أننا نتجه نحو أزمة، وكلهم يفهمون أنه من دون قيود على قطاع المياه، فإننا سنصل إلى نقص في كمية المياه المطلوبة، وما يجري هنا يجري في كل العالم، بما في ذلك العالم المتطور، إذ لا توجد إدارة ناجعة لقطاع المياه". ويشير إلى أن قطاع المياه يدار في كل العالم وفق مبدأ الكميات ودعم الأثمان، وإذا لم تكن للمياه أثمان فلا يوجد سبب في العالم يدفع نحو نجاعة في استخدام المياه وفي إعادة تكريرها.

ويقول شاني إنه على مدى سنوات طويلة عارضت وزارة المالية، ومعها المزارعون، إقامة محطات لتحلية المياه، أو لتكرير المياه العادمة لغرض الزراعة، تخوفاً من ارتفاع كلفة المياه. وشرعت إسرائيل في السنوات الأخيرة فقط في إقامة خمس محطات تحلية، والعديد من محطات تكرير المياه العادمة.

ويتابع شاني "عملياً فقد توقفنا عن الارتباط التام بالمناخ، وضمان ذلك ٨٠٪ من حاجتنا للمياه". ويضيف أن إسرائيل دولة مميّزة، لكن ٨٠٪ من المياه العادمة يتم تكريرها، وتحل في المرتبة الثانية، وبعيدة جداً عنها بالنسبة المئوية لإسرائيل، التي تكرر ٨٧٪ من المياه العادمة. ويقول إن العالم لا يوظف ميزانيات كافية وجهداً كافياً لتطوير شبكات المياه، وبحسبه فإن مدينة لندن تفقد ٤٠٪ من كميات المياه المتدفقة على المدينة بسبب سوء البنية التحتية لشبكة المياه. بينما مدينة سيدني الأسترالية وظفت مليارات الدولارات من أجل تخفيض نسبة خسارة المياه من ٢٥٪ إلى ١٥٪. أما في إسرائيل وبفضل شركات المياه الحكومية فإن نسبة خسارة المياه هي ٨٪.

وتعمل في إسرائيل حالياً خمس محطات لتحلية مياه البحر، وتنتج سنوياً ٦٠٠ مليون متر مكعب، بينما تخطط المحطة السادسة في الشمال ما يزال مشوشاً، بسبب خلاف مع القرية التعاونية شومرات (كيبوتس). إذ إن المحطة ستكون على الأرض التي تسيطر عليها. ويقول مسؤول آخر في سلطة المياه، ألكسندر كوشنير، إن التقديرات السابقة توقعت أن يكفي عمل هذه المحطات لـ ١٠ وحتى ١٥ عاماً، حتى تكون هناك حاجة لمحطات جديدة. غير أنه مع استمرار تراجع كميات الأمطار، باتت هناك حاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية لهذه المحطات، بالإضافة إلى إنشاء محطات أخرى. وأشار إلى أن هناك عدة مخططات جاهزة، والمطلوب فقط سحبها من الأدرج ووضعها على الطاولة لغرض التنفيذ.

وأفاد تقرير صحيفة "ذي ماركز" أن كلفة إنتاج متر مكعب واحد من المياه "المصنعة" يتراوح ما بين (٢ر) إلى (٣ر) شيكل، في حين أن كلفة استخراج المياه من المخزون الطبيعي تتراوح ما بين (١ر) إلى (٢ر) شيكل المتر المكعب الواحد. ونشير هنا إلى أن سعر المتر المكعب الواحد للمستهلك المنزلي، وفق التسعيرة الأولى لكمية الحد الأدنى، يصل إلى ٨٣٥ر شيكل للمتر المكعب، ويرتفع السعر إلى ١٤٤ر شيكل عن كل متر مكعب من الاستهلاك الزائد.

البحر الأبيض المتوسط. وبموجب التقديرات، فإن إقامة سدود وتجمعات للمياه من شأنها أن تضمن عشرات ملايين الأمتار المكعبة من المياه، التي يمكن تكريرها أو دفعها مباشرة إلى المزارعين. وكانت إسرائيل تعتمد بدرجة كبيرة حتى قبل ثلاثة عقود، على مياه بحيرة طبريا، التي كانت تضم ما بين ٢٥٪ وحتى ٣٠٪ من احتياجات المياه في البلاد كلها، لكن منذ مطلع سنوات التسعين بدأ مستوى المياه في البحيرة يتراجع بوتيرة عالية، وفي غالب سنوات العقود الثلاثة الأخيرة تكون البحيرة أقل من مستوى المياه المحدد لها، بما بين ٣ أمتار وحتى ما يلامس ٥ أمتار، ما يهدد البحيرة لاحقاً بالجفاف، أو بارتفاع نسبة الملوحة فيها، برغم أنها تتميز بكونها بحيرة المياه العذبة. وفي موسم الشتاء الحالي لم تسجل البحيرة ارتفاعاً يذكر، بل وفي أيام الصحو تراجع مستوى البحيرة، بسبب عدم تدفق مياه كافية في الوديان وفي نهر الأردن، خاصة على ضوء شح الثلوج المتساقطة على جبل الشيخ هذا العام، وسرعة ذوبانها.

كذلك فإن مخزون المياه في الآبار الجوفية، إن كان في جبال الشمال ومنطقة القدس، أو في الجبال القريبة من الساحل، تراجعت هي أيضاً في السنوات الأخيرة، وفي عدد منها توقف سحب المياه. وبحسب توقعات سلطة المياه الإسرائيلية، فإنه حتى العام ٢٠٤٠ ستكون ٧٠٪ من المياه المستهلكة في إسرائيل مياهها "صناعية"، بمعنى ليست من مخزون المياه الطبيعي، وهذا بحد ذاته بدأ يطرح أسئلة جدية في دوائر الحكم ذات الشأن وأيضاً لدى مختصين، ومن بين أبرز الأسئلة المطروحة ما هو مدى تأثير هذا على صحة ويري محلولون أنه على الرغم من أن هذه الأسئلة مطروحة منذ زمن، لم يجر حتى الآن بحث عميق لتقديم الأجوبة. كذلك، وعلى الرغم من أن الجفاف بات يضرب، فإن إسرائيل قادرة حتى الآن على سد الحاجة من المياه، ولكن ما هو ضروري الآن الاستعداد إلى ما هو أسوأ في المستقبل.

المياه "المصنعة"

يقول الباحث الرئيسي في سلطة المياه الإسرائيلية أوري شاني إن هناك ثلاثة أسباب تقود إلى ضرورة تطوير قطاع المياه "المصنعة". السبب الأول هو أن عدد السكان في تزايد دائم، ونشير هنا إلى أن أحد الأسباب المركزية التي سزعت في كشف أزمة المياه هو أنه بالتزامن مع تراجع كميات الأمطار السنوية في سنوات التسعين، تدفق على إسرائيل مليون مهاجر إضافي شكلوا زيادة تتجاوز ٢٠٪، مقارنة مع ما كان عليه عدد السكان حتى نهاية العام ١٩٨٩، إضافة إلى الزيادة الطبيعية للسكان في تلك المرحلة، بحوالي ٢٠٪. وبمعنى آخر فإن عدد السكان ارتفع خلال عقد واحد من الزمن بأكثر من ٤٠٪.

والسبب الثاني التغييرات المناخية، وفي هذا الشأن وفي معرض التعقيب على مسألة تراجع كميات الأمطار، يقول مدير عام سلطة المياه غيوروا شومح، وهو من الخبراء البارزين في مجال المياه، إنه لا توجد في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتيرة تغييرات مناخية واضحة، لذا ليس من المستبعد أن يكون ما يجري في السنوات الأخيرة هو نتاج تاراجات عابرة في المناخ تتكرر كل عدة سنوات.

تستعد السلطات الإسرائيلية المختصة للإعلان عن العام الجاري -٢٠١٨- كعام جفاف، بما يتبع هذا من تقنين للمياه بالأساس للمزارعين، حيث أن التقنين بدأ في الأسابيع القليلة الأخيرة.

ويقول مسؤولون إسرائيليون إن شح الأمطار وتقنين المياه من شأنها أن يتسبباً برفع أسعار الخضراوات والفواكه التي تعتمد على الأمطار.

وتثير هذه القضية من جديد مسألة التقصير في إقامة محطات تحلية تكون كافية لتزويد المياه للاستهلاك البشري والاستهلاك الزراعي. وحسب تقرير وزارة الزراعة الإسرائيلية، ففي موسم الشتاء في العام ٢٠١٦ هطل ٨١٪ من المعدل السنوي، بعد أن فاقت الأمطار معدلها في العام الذي سبقه. وفي شتاء العام الماضي، ٢٠١٧، هطل ٧١٪ من المعدل السنوي. وحسب التقديرات الحالية فإن موسم الأمطار لهذا العام قد يكون شبيهاً بالعام الماضي، لأنه حتى الأسبوع الفائت، تجاوزت كمية الأمطار نسبة ٤٢٪ من المعدل السنوي. إلا أن كمية الأمطار التي هطلت حتى الأسبوع الفائت في الشمال لا توجي بموسم جيد، حيث أن نسبة عالية جداً من المزارع في البلاد تأتي من سهول الشمال، وأيضاً من كروم مستوطنات مرتفعات الجولان السوري المحتل. ويقول تقرير في صحيفة "ذي ماركز" الاقتصادية الإسرائيلية إن سلطة المياه في وزارة الزراعة قلصت حتى الآن ١١٪ من كمية المياه التي تقدمها سنوياً للمزارعين في شمال البلاد وفي مستوطنات مرتفعات الجولان المحتل. كما أنه سيتم تقليص كميات المياه لري الحدائق في المدن والبلدات بنسبة ١٣٪.

كذلك من المتوقع أن تطلق سلطة المياه حملتها التوعوية للاختصار في استهلاك المياه، تحت شعار "إسرائيل تجف". وهذه الحملة كانت قد انطلقت في العام ٢٠١٠، في أعقاب الارتفاع الحاد في الاستهلاك الفردي، الذي بلغ في سنوات التسعين بالمعدل للفرد الواحد ١١٥ متراً مكعباً، وهبط في العام ٢٠٠٩ إلى ما يزيد عن ٩٠ متراً مكعباً، وهبط في العام ٢٠١٠ في أعقاب الحملة إلى ٨٥ متراً مكعباً في العام.

ووفقاً لتقرير سلطة المياه، فإن حجم الاستهلاك الفردي السنوي يصل إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب، فيما كمية المياه التي يتم دفعها على المزارعين تصل إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب، وبضمن المياه التي تنقل للمزارعين المياه العادمة التي يتم تكريرها، إذ إن إسرائيل تعتبر من أكثر الدول في العالم التي تكرر المياه العادمة، وتصل فيها نسبة التكرير إلى ٨٠٪ من إجمالي هذه المياه.

زيادة احتمال استيراد خضراوات وفواكه

ويقول مدير عام معهد الأبحاث والتطوير في الشمال، إلكنا بن يشار، إن شح الأمطار وتقليص المياه للمزارعين من شأنهما أن يرفعا أسعار الخضراوات والفواكه، وأضاف أنه إذا ما ارتفعت الكلفة على خضراوات أساسية مثل البطاطا والبنندورة وأنواع من الحبوب، فإن هناك احتمالاً بأن تفكر الجهات الرسمية باستيرادها.

وقال أحد المختصين إن إسرائيل لم تعمل بما فيه الكفاية من أجل استيعاب وحصر مياه الأمطار التي تتدفق كفيضانات، إذ إن ٢٠٪ فقط من هذه الأمطار تتدفق نحو الآبار الإرتوائية. وهناك حاجة إلى إقامة مشاريع لخصر وتجميع القسم الأكبر من مياه الأمطار، ومنع وصولها إلى

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

في غربة الوطن

تحرير: روضة كناعنة وإيزيس نصير

ترجمة: سلافة حجاوي



الأرشيفات الرسمية الإسرائيلية: الأساس هو الإخفاء والاستثناء هو الكشف!

تقرير جديد: "بعض المعلومات الأرشيفية قد تُفسّر لو كُشفت على أنها جرائم حرب إسرائيلية" ❗

الأرشيفية هو وجود معلومات قد يؤدي كشفها الفوري إلى التسبب بأضرار، ولكن كلما مر الوقت فإن الضرر سيتقلص أو سيختفي، ومنطق تحديد فترات مختلفة في التقييد هو أن هناك أنواع معلومات تختلف الأضرار المترتبة على سرعة كشفها. مثلا: كشف أوراق مفاوضات معينة قد يؤدي إلى القضاء على قدرة التفاوض، ولكن في لحظة توقيع اتفاق يبقى القليل مما يمكن إخفاؤه، وبعد انتهاء الاتفاق من الصعب ذكر ما يجب مواصلة إخفاؤه؛ ولكن من الناحية العملية المعلومات في قضايا الخارجية والأمن تغلق في الكثير من الأحيان بحجة أن كشف المعلومة ما زال يشكل مصدرا للضرر حتى لو أن فترة الانتظار قد انتهت، ولكن حسب رأيي، يقول كاتب التقرير، من يسعى إلى إغلاق ملف أو مادة أرشيفية بعد انتهاء موعد تقييدها، يجب عليه أن يفنر بشكل واضح ما الذي يحتوي عليه المعلومات بحيث أنها ما زالت تشكل مصدرا للخسيرة.. وبعد أن يفصل ذلك يجب عليه أن يشرح ما الذي يجب أن يحدث حتى يزول الخطر ويتسنى بالتالي فتح المسألة؛ فهو يعتبر أن ذرائع مثل أن فتح المعلومات قد يؤدي إلى تأجيج المشاعر أو التسبب للدولة بحرج على المستوى الدولي، هي ذرائع غير لائقة، ويشير إلى أن الادعاء بضرورة ابقاء معلومات تحت غطاء السرية لأن إسرائيل موجودة في حالة حرب، هي مسألة تحتاج إلى تشريع واضح في القانون، ولكن لا يوجد أي غطاء قانوني لهذه الذريعة اليوم على الرغم من أنه يتم تطبيقها.

ومعظم صلاحية القرار بالإبقاء على سرية مواد معينة موجودة بأيدي جهات وشخصيات أمنية مع أنه يجب إعطاء مساحة حرة للمختصين في القانون والقضاء، ويقول إنه «ربما توجد للشخصيات الأمنية دراية كبيرة في المسائل الأمنية ولكن درابتهم أقل في مسائل الجدل والنقاش الجماهيري الذي يحتاج إجراءه بشكل سليم لتوفير المعلومات للجماهير بما في ذلك في مجال وسائل القانون والعلاقات الخارجية»، ويؤكد أنه من المنظور في أية دولة ديمقراطية إخفاء المعلومات بذريعة أن «كشفها يحرج الدولة»، ويؤكد أن الموقف المتشدد للمؤسسة الأمنية في إسرائيل واحد ما المؤسسة الخارجية يجعلها جهات تشوش الجدل والعلاقات العام بسبب عدم توفير حقائق ومعلومات للاطلاع العام.

ويورد التقرير عددا من الذرائع التي تستخدم من قبل هذه الجهات لمنع كشف معلومات معينة، ويدورنا نؤكد أن هذه الذرائع يفترض أن تشكل بنودا من لائحة اتهامات متفرضة، هناك من اهتم بالإبقاء عليها تحت قيد السرية؛ بين هذه الذرائع أن «كشف الحقائق قد يشكل وسيلة بأيدي أعدائنا وخصوصا بل قد يؤدي إلى إضعاف عزيمة أصدقائنا»، «كشف الحقائق قد يؤدي إلى إلهاب مساعر السكان العرب في البلاد و/ أو في المناطق الفلسطينية»؛ «كشف الحقائق قد يؤدي إلى إضعاف حجج الدولة في محاكم البلاد أو المحاكم في العالم»؛ «هناك خشية من أن كشف المعلومات قد يتم تفسيره على أنه جرائم حرب إسرائيلية».

خلاصة هذا التقرير فيما يخص المسألة الأخيرة هو ضرورة إلغاء الرقابة عن المواد الأرشيفية وإزالة العوائق أمام فحص وكشف العدد الكبير من المواد التي لا تزال خارج اطلاع الجمهور على الرغم من انتهاء فترة تقييد نشرها كما ينص عليه القانون، لكن هذه المهمة تبدو مستحيلة في ظل السياسة المعتمدة والحوار البيروقراطية.



أرشيف الدولة في إسرائيل، صورة من الداخل.

يعرف أن الوزراء لن يقوموا بفحص العديد من الحالات، فقد حوّل الموظفون أنفسهم القيام بإغلاق ملفات بدون استشارة لا مع وزراء ولا مع الأرشيف نفسه. بالإضافة إلى شرح القيود والإشكاليات البيروقراطية التي تؤدي إلى الإبقاء على الغالبية الساحقة من المواد الأرشيفية تحت طائلة السرية وبعيدا عن الجمهور لممارسة حقه بالمعرفة، فهو يشير إلى خطوط عريضة سياسية تقف خلف إخفاء المواد الموصوفة بـ «السرية أو المحفوظة»، فهو يشير مثالاً إلى اعتماد الرقابة فيما يخص الأرشيفات. ويقول إن إدخال جهاز الرقابة إلى المادة الأرشيفية «هو ممارسة لا يوجد لها مثيل في العالم الديمقراطي ويجب مواد في مجال الخارجية والأمن بادعاء أن هناك مواد كثيرة متاحة أمام الجمهور ولكن لا تتوفر وثائق رسمية بشأنها ولذلك فيجب إخفاء المعلومات حتى لو كانت الحقائق معروفة. «قد يكون هذا صحيحا حين تكون لدى الدولة سياسة علنية تنص على عدم الوضوح»، يقول، «ولكن الدولة ليس لديها سياسة عدم وضوح في جميع مجالات الحياة». بل على العكس: إن تبرير وجود الأرشيفات هو تمكين المواطنين من معرفة كل ما يريدونه عن الحكم في المستقبل ويتوقع من المواطنين بالذات أن يذهبوا إلى الأرشيفات لفحص مصاديق ما يبدو لهم بشأن الماضي.

تستند متزايد منذ فرض السلطة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية
يقول كاتب التقرير بصراحة إنه لن يفضل الحالات والأمثلة التي تم فيها منع كشف وثائق تؤكد ما يعرفه الجمهور مسبقاً؛ ويشير فقط إلى قضية الأطفال اليمنيين المخطوفين، ولكنه لا يفصل أكثر في قضايا تعتبر «حساسة». مع ذلك، فهو يقول بوضوح إنه كلما ازدادت السنوات منذ فرض السلطة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية، ازدادت قائمة المواضيع التي قد يطلب احدهم التستر عليها؛ وهذه السيرة قد بدأت، يضيف مؤكداً. يقول التقرير إن منطق تحديد فترات التقييد على المواد

قبل الجهة التي أودعت المادة وليس من قبل الأرشيف؛ وهنا تبين أن معظم مودعي المواد لم يسألوا عن هذا الواجب وليسوا جاهزين أيضا للقيام به، وهو يطرح السؤال: من يقرر ما الذي يجب أو يمكن فتحه؟ وهكذا، وعلى وجه العموم، لا تتم استشارة أرشيف الدولة، ويروي كيف أنه استشار في إحدى المرات أخصائيين قانونيين من خارج الجهاز الحكومي وفهم منهم أنه يمكن تفسير مبدأ «حماية الخصوصية» (المستخدم لحظر نشر مواد كثيرة) بشكل مختلف عما هو معتاد في خدمات الدولة، ولكن رداً على ذلك «الاجتهاد» قدمت المستشار القانونية لمكتب رئيس الحكومة دعوى معالجة تاديبية ضد لازوفيك أمام المستشار القانوني للحكومة «بحجة أنني انتهكت الأنظمة المعتمدة».

رداً على السؤال: متى يتم فتح المواد الأرشيفية؟ يقول: إن الأنظمة تحدد مواعيد لفتح الملفات، ومنظمة إجراءات لإغلاقها في الحالات النادرة، ولكن من الناحية الفعلية لم يتم فحص الملفات بالمرءة، وحين يتم فحصها يسمح الموظفون لأنفسهم بإغلاقها دون أية استشارة. وهكذا فليس هناك أي معنى فعلي لمواعيد التقييد ومنع النشر التي حددتها أنظمة القانون المعمول بها، ومنها أن هناك جدولا يفصل مواعيد التقييد لجميع أنواع المواد الأرشيفية، وغالبية المواد يفترض أن تفتح في ختام ١٥ عاما. أما المواد «الحساسة»، في مجالات الأمن والعلاقات الخارجية فهي تفتح بعد ٢٥ عاما أو ٣٠ أو ٥٠ أو ٧٠ عاما. والمواد التي تضم مبدأ حماية الخصوصية تفتح بعد ٧٠ عاما. لكن الوضع الواقعي معقد أكثر، يقول كاتب التقرير، وهو يروي كيف أنه لا يتم تطبيق النظام المفترض، أي أنه بعد انتهاء موعد التقييد إذا ارادت أية جهة الإبقاء على قسم من المواد تحت قيد السرية، يجب عليها أن تتوجه إلى أرشيف الدولة ليتوجه بدوره إلى لجنة خاصة مؤلفة من وزراء للمصادقة على الطلب. ولكنه يروي - بفاية قليل من السخرية - كيف أنه توجه في أربع حالات إلى لجنة الوزراء لكن الأمر استغرق ثلاثة أعوام لفحص حالتين وازالت حالتان بانتظار الرد! والخاصة هنا أن هناك مئات آلاف الملفات التي مرت فترة تقييد عدم نشرها ولكن لم يجر فحصها بعد، وبما أن الجميع

أرشيفات إسرائيل الرسمية:

١٥ مليون ملف بمتناول الجمهور نحو ١٩١ ألفا منها فقط!

أيضا إلى ما يشكل تقليدا لدى الأجهزة المسؤولة عن كشف المواد الأرشيفية ويتجسد بتقييد إمكانية اطلاع الجمهور على المواد بما يتجاوز صلاحياتها القانونية للقيام بذلك. وفي السنوات الأخيرة، يقول الكاتب، أضيفت مشاكل أخرى منها نظام الإطلاع على الملفات الأصلية والذي تم عمليا شطبه تماما، ويعتبره الأخصائيون والأخصائيات في المجال مسأا قاتلا بالقدرة على إجراء بحث معرق وفصال وناجح في الأرشيف، وكذلك تم نقل صلاحية إلغاء تقييد الإطلاع على المواد الأرشيفية، من أرشيف الدولة نفسه إلى الوزارة أو الجهة الحكومية التي أنتجت تلك المواد بنفسها، «أي أن اللفظ عينت لكي تحرس اللين» يضيف ساخراً، وهنا يواجه الكاتب الانتباه إلى أن أرشيف الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن الذي صادر منذ وقت طويل صلاحية تحديد موعد تحرير المواد التي أنتجها، يكشف حتى الآن كما سبقت الإشارة عن ٢٠٪ فقط مما يوجد فيه. يرى الكاتب أن الوضع الشامل والعريض للأرشيفات الحكومية الإسرائيلية يعمل وفق منطق مقلوب؛ فالقاعدة هنا هي الإخفاء بينما الاستثناء هو الكشف، بدلا من أن يكون الوضع معكوساً. وهو يرى أن هذا التوجه ملحوظ أيضا في الاعتبارات التي تحرك الجهات المسؤولة عن الأرشيفات الحكومية؛ فالأنظمة الأرشيفية تحدد مساحة ضيقة لتسويات تقييد الإطلاع، إذ يسود توجه «حماية المؤسسة» و«حماية الدولة لدى الجهات المعنية بالكشف» وهكذا يتم توسيع التسويات التي تبرز التقييد مثل الزعم بأن كشف الحقائق يضعف حجج الدولة أمام المحاكم، وهو ما تعتمده أيضا أرشيفات أخرى مثل أرشيفات الجيش وجهاز الأمن.

أولف السنوات تفصل بين الوثائق والجمهور!
هناك إشكالية كبيرة أيضا فيما يتعلق بالكتالوجات للفهارس. فمن بين ١٤٢٨ مليون عنوان للملفات المحفوظة في أرشيف الدولة وأرشيف الجيش وجهاز الأمن هناك ٩١٨٤٥٥ ملفا فقط من العناوين الظاهرة في قوائم الكتالوجات المتاحة لاطلاع الجمهور. ويؤكد تقرير «عكيفوت» أن الكتالوج هو وسيلة البحث الأساسية في الأرشيف: هذه هي القائمة الكاملة لمواد المتوفرة فيه، والكتالوج الجيد هو الذي يسمح للمختصين بمعرفة أية مواد موجودة في الأرشيف وأيها غير موجودة، أيها ناقصة وأيها يوجد تقييد على الإطلاع عليها، وإلى متى ولماذا. الكتالوجات المفتوحة أمام الجمهور هي شرط أساس وضروري للتوجه اللائق إلى تلقي المعلومات. وبدون كتالوجات كهذه من الصعب تقدير أية أجزاء من التاريخ يتم شطبها من البحث وأية سياقات وأفكار تحرم منها الأبحاث، وحين تظل أقسام كاملة من الأرشيف بدون مسح وتنظيم يزداد تأثير اختيارات عملي الأرشيف وموظفين آخرين على التاريخ المقدم للجمهور المعني، وفي نفس الوقت تتراجع إمكانية القيام برقابة على اعتبارات وعمل البيروقراطية.

يكتب نوح هوبشتر، من معهد «عكيفوت»، في مقال نشره في موقع «سجها ميكوميت»، أن المشكلة الأساسية في عمل كشف المواد في الأرشيفات الحكومية لا تنبع من الخلف القائم حاليا، فالأرشيفات الحكومية في إسرائيل تعاني من مشاكل عضال ومنها سياسة متواصلة من التحويل المتدني بشكل حاد لمهام وأهداف الكشف، وهو يقدر الوقت الذي يفصل ما بين القيام بهذه المهمة وبين عرضها للجمهور بألوف السنوات، ويشير

مليون ملف مر موعود منع نشرها وفقا للقانون، وهناك مليون ملف ليس هناك تاريخ لموعدها انتهاء منع نشرها. وهناك ٢٣٠ ألف ملف تحت غطاء السرية ولم يجر بحثها بعد. وهو يقدم معطيات مختلفة ليصل بالنتيجة إلى أنه لو افترضنا أن العامل يمكنه العمل لكشف ١٠٠٠ ملف في السنة، فإن لكشف ما لم يتم فحصه بعد، وتيرة عملية كشف الوثائق في الأرشيف هي تقريبا ١٠ آلاف ملف سري في السنة و ٢٠ ألف ملف انتهى الموعد القانوني لعدم كشفها. وهو يؤكد أن هذه المعطيات تتطرق إلى الملفات الورقية فقط حتى مطلع القرن الحالي، ولا تشمل المواد الرقمية المختلفة. وبالنسبة لأرشيف الجيش هناك مليون و ١٤٦ ألف ملف فات موعد منع كشفها وفقا للقانون، ولكن من بينها تم فتح ٥٠ ألف ملف فقط. وتيرة العمل هناك هي نشر ٢٠٠٠ ملف في السنة فقط. ويتوصل هنا إلى استنتاج بأنه في ضوء هذا الوضع، فمعظم المواد في الأرشيفات الحكومية لن تفتح للأبد.

يستند كاتب التقرير إلى قاعدة قانونية ينص عليها قانون الأرشيفات من العام ١٩٥٥ وهو يقتبس: «كل إنسان مخول بالإطلاع على المواد الأرشيفية المودعة في أرشيف الدولة، ولكن يمكن تقييد هذا الحق بأنظمة وقد يكون التقييد وفقا لنوع المادة الأرشيفية ووفقا لفترة محددة منذ إنتاج المادة»، صحيح أنه توجد أمام كل دولة ضرورة حماية قسم من المواد الأرشيفية ولذلك يمكن تطبيق أنظمة تحدد ما الذي تشمله تلك القيود المعيارية الأساسية، ولكن مقولة التشريع الأساسي واضحة ومفهومة، أيضا بالسياق العالمي. (يقول متهمكما ربما: القانون ينص على حق الإطلاع على كل المواد بأل التعريف وليس على قسم منها فقط). ففي الدول الديمقراطية - يؤكد- تكون الأرشيفات مفتوحة، لكن إسرائيل قلبت هذا النظام وذلك في إشارة إلى قلب المنطق كما سبقت الإشارة، حيث أن الأساس هو الإخفاء والاستثناء هو الكشف، وهو يشير إلى أن الإصرار «على نبش كل وثيقة وكل ورقة بل كل سطر» هو بمثابة اختراع إسرائيلي غير قائم في سائر دول العالم..

ويشير أيضا إلى أن منظومات القضاء الإسرائيلي تتميز أيضا بالنجوة ما بينها وما بين الواقع. فالأنظمة عموما تشير إلى فتح مواد أرشيفية تم فحصها قبل انتهاء موعد التقييد، لكن يوجد نظام آخر يحدده احد البنود ويقول إنه يحق لمن أودع الوثيقة أن يطلب ابقاء أقسام معينة مغلقة لفترات قادمة. الوضع نظريا هو أنه في مثل هذه الحالات يجب التوجه إلى أرشيف الدولة والطلب منه أن يتوجه إلى لجنة الوزراء المسؤولة عن هذه المسألة، ولكن في واقع الحال لا توجد إمكانية كهذه. لأنه لا يتم أصلا كشف المواد فور انتهاء مدة التقييد، ولا يحتاج أحد لطلب تمديد المعنى؛ وبرأي المسؤول المذكور: هناك لا مبالاة ازاء انتهاك القانون المتمثل في إغلاق معظم المواد التي فات أصلا موعد تقييد نشرها، وبالمقابل هناك تشدد في جميع التفاصيل التي تنبئ العمل على فحص المواد وبالتالي كشفها.

الجمهور ليس شريكا في اعتبارات كشف المواد!
يصف لازوفيك كيف أن الجمهور ليس شريكا في اعتبارات كشف المواد، والمسؤول عن الأرشيف يحق له التعبير عن موقف فقط إذا كان هذا متوافقا مع موقف المستشار القانوني للحكومة. بل إن موظفا كبيرا في مكتب المستشار القانوني طلب في ٢٠١٧ بأن يتم السماح بالكشف فقط من

كتب هشام نفاع:

يثير تقرير جديد كشفه مدير «أرشيف الدولة» في إسرائيل يعكوف لازوفيك (١٥ كانون الثاني ٢٠١٨) جدلا واسعا في الدوائر ذات الصلة في شأن سياسة كشف المواد الأرشيفية، في أرشيف الدولة تحديدا والأرشيفات الحكومية الرسمية عموما. فقد كتب أن هناك الكثير من العوائق التي تمس بسير العمل السليم في الأرشيف، وهي مرتبطة بمنهج/ سياسات كشف المواد وإتاحتها أمام الجمهور للاطلاع.

وهو يبدأ تقريره بشكل حاد قائلا إن إسرائيل «لا تعالج المواد الأرشيفية الخاصة بها كما يُتوقع من دولة ديمقراطية»، فالغالبية الساحقة من المواد الأرشيفية مغلقة ولم يتم فتحها أمام الجمهور للابد، أما المواد القليلة التي يتم عرضها فستكون ضمن تقييدات غير معقولة حيث لا توجد رقابة عامة على إجراء الكشف وليس هناك شفافية. يتحدث كاتب التقرير كيف أنه مع دخوله إلى وظيفة في صيف ٢٠١١ فهم أن أرشيف الدولة وفروعه تقع في باب غير المعقول لكنه أجل معالجة الموضوع، وفي الاعوام اللاحقة حتى ٢٠١٥ يقول إنه حظي بتعاون مع كثيرين من أجل إجراء خطة إصلاح في الأرشيف، وقد غير هذا التطور (المحدود كما سيثبتين) ما يجري في الأرشيف مما قاد إلى أنه في ٢٠١٦ طرأ تغير على المكنة الجماهيرية للأرشيف. فعدد استخداماته ارتفع من بضعة آلاف في ٢٠١٥ إلى نحو نصف مليون في ٢٠١٧ وارتفع عدد الملفات التي تم طلبها من ٥ آلاف سنويا إلى نحو ٤٠ ألفا، وهذا بالإضافة إلى وجود ١٦ مليون صفحة ممسوحة ضوئيا متاحة ولا حاجة لطلبها مسبقاً. لكنه يستدرك قائلا: إن استكمال الإصلاح وزيادة الاهتمام الجماهيري قادا إلى زيادة ارتفاع الجدران أمام فتح المواد. أي أن زيادة الاهتمام أدت إلى تقليص إمكانيات رؤية المواد.

هذا الأمر المؤسف، كما يقول، سببه هو أن إخفاء المواد عن الجمهور يجري بدون أن يتم الاستماع إلى رأيه (الجمهور)، فجميع التسهيلات واتخاذ القرارات تجري داخل نطاق سلك خدمات الدولة، لكن مجلس الأرشيفات لا يعبر عن كل الجمهور، مع أن بين أعضائه ممثلين للجمهور ويمكن مشاركتهم في المعلومات غير المكشوفة للجمهور، وهو يعبر عن أمله في أن يتم اعتماد معايير «تعزز الشفافية وتسريع فتح المواد والوثائق مستقبلا».

١٧ مليون ملف من موعود منع نشرها وفقا للقانون

يشير كاتب التقرير إلى المعضلة الأساسية، والمتجسدة في الإجابة على السؤال: من يخدم الأرشيف، الحكومة أم الجمهور؟ وأما عن الوضع في إسرائيل فان نحو نصف مستخدمي الأرشيف حتى عام ٢٠١٦ كانت أذرع الحكم والسلطة والمؤسسة الحاكمة، وتغير هذا الوضع في ظل ارتفاع الاهتمام الجماهيري بالمواد المؤرشفة، وهذا مشابه أيضا للحاصل في أرشيف الجيش الإسرائيلي، وهو يعادل من يفهمه «بزائن آخرين» للأرشيف، مثل باحثين ومؤرخين وحقوقيين ومهتمين بعلم الأنساب، لكنه يشير إلى أن الجمهور هو الهدف الأكبر، لكنه لا زال هدفا غير واضح. فشرائح كبيرة من الجمهور لا تهتم أبدا في الأرشيفات وهناك نسب محدودة فقط زاد اهتمامها منذ ٢٠١٦.

من بين نحو ٣ ملايين ملف في أرشيف الدولة هناك ١٧

قال معهد بحث الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني «عكيفوت» في ورقة معلومات أصدرها في أيلول ٢٠١٧ إن القسم الأكبر من مواد الأرشيفات الإسرائيلية محجوب عن الجمهور، وعلى الرغم من أن قانون الأرشيفات في إسرائيل يحدد مبدأ ففاده أن «كل شخص مخول بالإطلاع على المادة الأرشيفية المودعة في أرشيف الدولة»، فإن المعطيات تظهر أن الجمهور يُمنع من حق الوصول إلى الغالبية الساحقة من مواد الأرشيفات الحكومية الكبرى، خصوصا أرشيف الدولة، وأرشيف الجيش والأمن.

السبب في هذا هو قرارات الجهات المسؤولة عن المواد الأرشيفية بعدم كشفها، دون أية صلاحية ولا أي تسويق.

كذلك يجري الامتناع عن فتح مواد أمام الجمهور حتى بعد انتهاء فترة التقييد التي نصت عليها الأنظمة. ولا يتم تخصيص موارد كافية لتمويل مهام فحص المواد قبل كشفها العمومي. إلى هذا تُضاف سياسة أرشيف الدولة منذ نيسان ٢٠١٦ بتعيين الإطلاع على مواد تم نشرها إلكترونيا فقط، مما أدى هو الآخر إلى تقليص منالية المواد الأرشيفية للجمهور، وذلك لأن معظم المواد التي تسمح بكشفها في الماضي ليست موجودة على موقع الانترنت والذي بات يشكل عمليا وسيلة الإطلاع الحصرية تقريبا في مواد أرشيف الدولة.

وينهؤ المعهد: إلى هنا كله أضيفت في تموز ٢٠١٧ تعليمات نائب المستشار القانوني للحكومة التي أمرت أرشيف الدولة بعدم القيام بنفسه بأعمال كشف المواد وحصر الصلاحية في الجهات التي قامت بإيداع تلك المواد لكنها في الواقع تمتنع عن القيام بذلك. والنتيجة المباشرة هي وقف كشف غالبية المواد الموجودة في الأرشيف.

معطيات هذا التقرير تشير إلى ما يلي: ٤٢٪ من المواد التي تم إيداعها في الأرشيفات الحكومية ليست متاحة لاطلاع الجمهور ولا تقوم الأرشيفات الحكومية بتقديم كتالوجات ل ٢٤٪ من المواد الموجودة فيها، وهكذا فإن من يستخدمون الأرشيف لا يعرفون أية معلومات موجودة فيه، ويمنع الجمهور من الوصول إلى المعلومات التي سمح بكشفها وتم أصلا جمعها وتخزينها بأموال الجمهور ولمصلحته، وهي معلومات يجب أن تعود إلى الجمهور لكي يستخدمها في البحث والنقاش وإثراء معرفته حول السيرورات المختلفة التي قادتها هي ما وصل إليه، ولكي يستخدمها لمواصلة بناء مستقبله - وفقا لتعبير التقرير.

ومن بين نحو ١٥ مليون ملف في أرشيف الدولة وأرشيف الجيش وجهاز الأمن يوجد بمتناول الجمهور على الأكثر نحو ١٩١ ألف ملف، وتوجد في أرشيف الدولة وفقا للتقديرات ثلاثة ملايين ملف ومن بينها تم السماح بالإطلاع على ٤٠٠ ألف ملف فقط أي حوالي ٢٪ من ملفات الأرشيف. على الرغم من ذلك فإن الملفات المتوفرة لاطلاع الجمهور فعليا أقل بكثير وهي تقتصر على نحو ١٤٤ الف ملف، وهي تشكل ٤٪ فقط من مجمل تلك الملفات.

وهكذا فبالإضافة إلى سياسة التكنم على المواد والتقييد بكشفها هناك مشاكل تقنية مثل وجود نسخ لمواد فتحت بالماضي وتم مسحها ضوئيا لإطلاع الجمهور لكن لم يتم وضعها بعد على موقع الانترنت التابع لأرشيف الدولة (كما سبقت الإشارة، منذ نيسان ٢٠١٦ نصت سياسة الأرشيف على الإطلاع على المواد الالكترونية فقط وذلك وسط وتيرة بطيئة لرفع المواد على الموقع)، وبالنتيجة فإن ٢٤٪ من المادة الأرشيفية القليلة التي تم فحصها وسمح باطلاع الجمهور عليها غير متوفرة بسبب منع الإطلاع على وثائق ورقية أصلية.

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي